

إهدار أستقلال الجامعات

د. محمد أبو الغار

إهدار استقلال الجامعات

دراسة

د. محمد أبو الغار

طبقا لقوانين الملكية الفكرية

إهداء

إلى رواد استقلال الجامعات:

الشيخ مصطفى عبد الرازق	أستاذ الفلسفة الإسلامية
أحمد لطفي السيد	أستاذ الجيل
الشيخ أمين الخولي	رائد التنوير
الدكتور طه حسين	عميد الأدب العربي

فهرست

مقدمة

منذ وطأت قدماي مبنى كلية العلوم في جامعة القاهرة في السنة التمهيدية لدراسة الطب في أكتـوبر عـام ١٩٥٦ أعمل في هذه الجامعة العريقة، ومنـذ عـام ١٩٧٩ أشـغل وظيفة أستاذ بقسم التوليد وأمراض النسـاء بكليـة الطـب. وأعتقد أنني كنت مهموما بشؤون الجامعة والتعليم الجـامعي لسنوات طوال. وبالرغم من أنني لـم أشـغل طـوال هـذه السنوات أي منصب إداري إلا أنني كنت مشاركًا بكتابـاتي وآرائي بصفة دائمة. وكنت مشرفًا على النشاطات الثقافيـة والرياضية والعلمية لفترات طويلة في كلية الطب وجامعـة القاهرة. ولطالما كان يؤرقني ما وصلت إليه حالة الجامعـة في مصر والتدهور الذي أصاب العملية التعليمية الجامعيـة والاعتداء السافر على استقلال الجامعة، الذي أدى – وسوف يؤدي – إلى نتائج خطيرة تؤثر على مستوى التعليم وعلـى البحث العلمي، والنهاية انهيار الجامعة، التـي تمثـل ركنًـا أساسيا في مستقبل الأمة، وذلك بالرغم من أن الدستور ينص على استقلال الجامعات فى المادة الثامنة عشر منه.

وقد بدأت فكرة هذا الكتاب الصغير حين صدرت التعديلات الأخيرة لقانون الجامعات في مستهل القرن الواحد والعشرين، فبدأت في قراءة مكثفة عن تاريخ الجامعة مركزا على قوانينها ومدى ملاءمتها لمبدأ استقلال الجامعة:

والكتاب يحكي باختصار تاريخ الجامعة حتى يومنا هذا، مركزا على مبدأ استقلال الجامعة ومدى تطبيقه في مصر في الفترات المختلفة من تاريخها الحديث. وجدير بالذكر أن هناك كثيرا من المراجع العربية والأجنبية التي كانت لها أهمية كبرى في أعداد هذه الدراسة، أخص منها الكتاب القيم للدكتور رؤوف عباس عن تاريخ جامعة القاهرة، وكتاب د. عبد المنعم الجامعي المهم عن الجامعة المصرية، بالإضافة إلى بعض الأصدقاء الذين قرأوا المخطوط وأبدوا ملاحظات قيمة عليه. أتوجه بالشكر لهم جميعا.

وأخيرا أبعث إلى زملائي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية كل تحية وتقدير.

د. **محمد أبو الغار**

أستاذ بطب القاهرة

تمهيد

تعتبر الجامعة ركنًا أساسيا وجوهريا في عقل الأمـة وضميرها، فهي البوتقة التي تخرج منها الأفكار والأبحـاث في فروع المعرفة كافة. وقد أثبت التاريخ في العصر الحديث أن تقدم الأمم مرتبط بالمستوى العلمي لجامعاتها. وبـالرغم من تفاوت نوع العلاقة بين الدولة والجامعة من بلد إلى آخر، إلا أن هناك إجماعا علـى أن الجامعـة يجـب أن تتمتـع بالاستقلال، حتى يمكن أن تقوم بوظيفتها الأساسـية، وهـي البحث العلمي المبتكر في الفروع الإنسانية والعلمية على حد سواء. وربما كانت معظم الأفكار والابتكارات التي غيـرت وما زالت تغير طبيعة الحياة في كافة جوانبها علـى وجـه الكرة الأرضية هي نتاج البحث العلمي. لذا كـان الاهتمـام كبيرا بالقوانين التي تنظم العمل الجامعي وتحفـظ اسـتقلال الجامعة، حتى تستطيع أن تقوم بوظيفتها البحثية الابتكاريـة بجانب دورها في تعليم الطلاب.

وقد قال لطفي السيد أول رئيس لجامعة القاهرة (فـؤاد الأول) في خطاب ألقاه في كلية العلوم في النصف الأول من

القرن العشرين: "إن التعليم الجامعي أساسه حرية التفكير والنقد واستقلال الرأي، وليس الحفظ والنقل لكل ما يقال". كذلك التربية الجامعية قوامها حرية العمل التي لا يحدها إلا القوانين العامة، وداخل الجامعة لا يحدها إلا قواعد السلوك والتقاليد الجامعية ورعاية المحبة والتضامن بين أعضاء الوحدة الجامعية، والتربية الاستقلالية هي شرعنا منذ أول عام أنشئت فيه الجامعة. ويقول د. إبراهيم بيومي مدكور الأستاذ بكلية الآداب ورئيس المجمع اللغوي المصري لسنوات طويلة: إن الحياة الجامعية أساسها بحث حر طليق، ودرس متعمق متخصص يفتح أبوابه للعلاقات الثقافية على اختلافها.

استقلال الجامعة شيء متفق عليه في الأعراف والقوانين الجامعية في العالم، لكن جامعتنا التي قارب عمرها قرنًا من الزمان قد توالت عليها القوانين المقيدة لاستقلالها وازدادت القيود التي بدأها إسماعيل صدقي في الثلاثينيات من القرن الماضي، حتى وصلت إلى ذروتها عام ١٩٥٤ حين ألغيت جميع المواد التي تسمح بالحرية الجامعية فى التفكير والنقد والبحث، وفُصل من فُصل وأبعد من أبعد عن

الجامعة، وتوالت الكوارث على الجامعات، حتى تكاد الجامعة أن تتحول إلى مدرسة ثانوية، ويشاء القدر أن يكون الشريك الأكبر في تكبيل الجامعة بالقيود بعض مـن أبنائهـا الـذين وصلوا لمنصب السلطة، فأخـذوا يفكـرون فـي الوسـائل والقوانين التي تحد من أي قدر من الحرية والتفكير وما زالوا يفكرون في قوانين أكثر تكبيلاً للحريات الجامعية والبحثيـة، ويحاولون أن يجمعوا كل السلطات في أيديهم غيـر عـابئين بمستقبل البحث والعلم، حتى توقفت الروح الجامعيـة عـن التنفس. وما يهمهم هو فقط البقاء في مناصـبهم و إرضـاء السلطات السياسية في أي مكان وزمان، بل وأيضا إرضـاء كبار رجال الأعمال في هذا الزمن العجيب. ومن الغريب أن بعضا من القيادات الجامعية كـوزراء التعلـيم أو مـديري الجامعات قد تلقوا دراستها العليا وحصلوا على الدكتوراه من بلاد أوروبية أو أمريكية، وشاهدوا بأعينهم الحرية الجامعية، واستقلال الجامعة وكيف يحافظ عليهمـا الجميـع لمصـلحة الوطن والمستقبل.

أكتب هذه السطور أولاً للجامعيين أسـاتذة وطلابـا، وثانيا للشعب المصري كله ليلقي نظرة على تاريخ الجامعـة

المصرية مركزا على استقلال الجامعة كنقطة أساسية للبحث، وأرجو أن تكون هذه المخطوطة بداية للبحث عـن طريـق الإصلاح الجامعي، الذي يبدأ من نقطة واحدة هـي حريـة القرار الجامعي.

نشأة الجامعات في العالم

نشأت الجامعة الحديثـة بتطـوير مـدارس القـرون الوسطى التي تحولت لجامعة مفتوحة فى بولونيـا بإيطاليـا لجميع الراغبين فى الدراسة من طلبة أوربا بدون أية قيـود. وفي الحقيقة كانت الجامعات في صورتها الأوليـة محاولـة لتثقيف القسس والرهبان بالعلوم الدنيوية، بجانـب دراسـتهم اللاهوتية التي يدرسونها في الكنيسة. وتكونت الجامعة مـن مجموعة من الطلبة معظمهم من الأجانب، حتى بلـغ عـدد الجامعات في بولونيا في القرن الثاني عشر أربع جامعـات. وقد منح الدارسون في الجامعات حصانة ضد القبض علـيهم ومحاكمتهم بدون وجه حق، وكان لهم أيضا حق الإضراب. وفي القرن الثالث عشر تطورت هذه الجامعات البدائية إلـى جامعات لها تنظيم إداري. وفي نهاية القرن الرابـع عشـر أصبحت المجتمعات الجامعية من طلبة وأساتذة معترفًا بهـا من المجتمع المدني والسلطات.

ولم يكن لهذه الجامعات البدائية عند نشأتها مبان ثابتة، ولا ممتلكات، وإنما كانت تعتمد على التمويل من الطـلاب،

وكانت معرضة لفقد التلاميذ وهجرتهم إلى جامعات أخـرى، أو حتى هجرتهم لإنشاء جامعة جديدة، كما حدث حين هجـر كثير من الطلاب عام ١٢٠٩ جامعة أكسفورد وأسسوا جامعة كمبردج. كما استفادت جامعة أكسفورد بعد عشرين عاما من ذلك التاريخ بهجرة طلبة جامعة باريس إليها. وقد أنشئت أول جامعتين في أوربا، الأولى في باريس بفرنسا والثانيـة فـي أكسفورد في انجلترا في القرن الثاني عشر الميلادي، وفـي الولايات المتحدة كانت هارفارد أول جامعـة أسسـت عـام ١٦٣٦. أما في الشرق فأسست الجامعة الإمبراطورية فـي اليابان عام ١٨٧٧، وجامعة عليكرة في الهند عـام ١٨٧٥، وجامعة بكين في الصين عام ١٩٠٢، وفي الشرق الأوسـط جامعة بيروت الأمريكية عام ١٨٦٦.

ولا تشمل هذه الدراسة بعض الجامعات اللاهوتيـة أو جامعة الأزهر المختصة بدراسة العلوم الإسلامية، وإن كانت جامعة الأزهر قد لحق بها تطوير للدراسـة فيمـا بعـد، إذ أصبحت تشمل – إلى جوار العلـوم الإسـلامية كأسـاس – بعض التخصصات العلمية والعملية الأخرى.

الجامعة الأهلية "١٩٠٨ – ١٩٢٥"

أنشئت في مصر في القرن التاسع عشر مدارس عليـا للهندسة، والطب والصيدلة، والطـب البيطـري والزراعـة والحقوق ودار العلوم والتجارة، وكانت هذه المدارس العليـا هي الجذور التي تأسست عليها أول جامعة مصـرية، هـي الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨.

وحين فكر الشيخ محمد عبده فى تحديث التعلـيم فـى جامعة الأزهر، وجد أن محاولة التحديث داخل الأزهر قـد تأخذ وقتًا طويلاً ومقاومة لا يعلم أحد مداها، ففكر في أنشاء مدرسة مستقلة للتعليم العالي، تجمع بين العلم القديم والعلـم الحديث، متضمنة الفقه والتفسير والأدب، إلى جانـب علـوم الطبيعة والرياضيات والتاريخ والجغرافيا، وقد سميت مدرسة القضاء الشرعي، وهذه المدرسة العظيمة كانت تعتبر تطويرا كبيرا في نوعية التعليم في العلوم الإنسانية في مصر، ونقلة كبيرة من التعليم الأزهري إلى تعليم متطور وحديث، لكنـه كان يحافظ في نفس الوقت على دراسة العلوم الدينية، وقـد يعجب القارئ حينما يعلم أن بين طلبة وأساتذة هذه المدرسة

أحمد أمين، الأستاذ اللامع وعميد كلية الآداب بجامعة القاهرة فيما بعد، والشيخ علي الخفيف أستاذ الشـريعة فـي كليـة الحقوق بجامعة القاهرة والدكتور إبـراهيم بيـومي مـدكور الأستاذ بآداب القاهرة ورئيس مجمع اللغة العربيـة لأعـوام طويلة، والشيخ القدير معلم الأجيال من الطلبـة والمريـدين أمين الخولي الأستاذ بآداب القاهرة. ويذكر الدكتور إبـراهيم بيومي مدكور في كتابه "الأيام" الهتاف الذي كان يردده أمين الخولي فى مدرسة القضاء الشرعي أمام الجنود البريطانيين:

أخرجوا بالمـدافـع　　　ما لأمر الله دافـع

أخرجوا بالرصاص　　　فالحياة في القصاص

وقد كانت مدرسة القضاء الشرعي نواة مهمة استفادت منها الجامعة الأهلية حين بدأت نشاطها العلمي فانضم إليها بعض خريجي هذه المدرسة وبعض مدرسيها.

ويعتبر علي مبارك من أول المفكرين في إنشاء جامعة في مصر تقوم على تجميع المدارس العليا وإدارتها في كيان واحد. وقد كان لمصطفى كامل دور كبير في الدعوة لإقامة الجامعة وتشجيع الأغنياء والعائلة المالكة على التبرع للمساعدة فى بدء تكوين الجامعة، وقد كانت دعوة مصطفى

كامل لإنشاء الجامعة تحتوي على الكثير من الأفكار الليبرالية، فطالب بأن تكون الجامعة لكل من يقطن أرض مصر سواء كان مصريا أو أجنبيا، وطالب بفتحها لجميع الديانات، وطالب أيضا بأن يكون الاكتتاب لها جماعيا من أكبر عدد من الشعب المصري، حتى لا تصبح الجامعة الأهلية- وهي جامعة خاصة – مملوكة لفرد أو أكثر قد يكون لهم سيطرة أو نفوذ عليها، والتقط الفكرة سعد زغلول ودعا المكتتبين لاجتماع عام ١٩٠٦، وشكلوا لجنة تحضيرية، كان من أعضائها قاسم أمين ومحمد فريد، وقد استشعر سعد زغلول منذ البداية أهمية أن تكون الجامعة مستقلة بعيدا عن الأهواء السياسية والتدخل الحكومي في إدارتها، فكان هذا الحس السياسي الليبرالي تطبيقًا مبكرا لمبدأ استقلالية الجامعات في أوائل القرن، والذي طبق على نطاق واسع في العالم كله بعد ذلك، وأكد أيضا على أن تكون الجامعة مفتوحة للجميع بغض النظر عن الجنس والدين.

وبالرغم من أن الجامعة المقترحة كانت لطلبة منتظمين يدفعون المصروفات ويحصلون على شهادات إلا أنه فتح أبواب الجامعة للجميع بدون أن يقيدوا كطلبة منتظمين، وذلك

لسماع المحاضرات بدون امتحانات أو شهادات مقابل رسم بسيط للحضور، وطالب الحكومة بأن تعترف بالشهادات وتعطيها أولوية في التعيين في الوظائف، وفي العام التالي عين الأمير أحمد فؤاد رئيسا للجنة التحضيرية لإنشاء الجامعة، فكان ذلك بمثابة دفعة قوية للجامعة، لأنها بذلك تكون قد أخذت الضوء الأخضر والرعاية من الأسرة المالكة.

وقد تكون أول مجلس للجامعة في مايو ١٩٠٨ برئاسة الأمير أحمد فؤاد، وكان بين أعضاء المجلس حسين رشدي باشا وعبد الخالق ثروت باشا ومرقص حنا وماسبيرو مدير المتحف المصري، وقد افتتحت الجامعة رسميا في ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٨، وانضم للتعلم بها خريجو المدارس الثانوية والمدارس العليا والأزهر وبعض موظفي الحكومة، وكانت الدراسة مسائية، وقد تفاوتت مرتبات الأساتذة من ٣٠٠ جنيه في العام لمدرسي آداب اللغة الفرنسية وتاريخها – وهو أعلى مرتب – إلى ٩٠ جنيها في العام لأستاذ آداب اللغة العربية وتاريخها، وهو أقل مرتب.

ثم أعلن قانون الجامعة الذي حدد نظام العمل بها، وكان يسمى (النظامنامة) وفيه أخذت الجامعة اسم "الجامعة المصرية" ومركزها القاهرة وحدد الغرض من إنشائها، وحددت موارد الجامعة عن طريق الاكتتاب العام والإعانات من الحكومة والهيئات والأفراد، وقسم المكتتبون إلى من يسمون بالأعضاء المحسنين، وهم الذين يدفعون على الأقل مبلغ خمسة آلاف جنيه، والأعضاء المتبرعين الذين يدفعون ألف جنيه، والأعضاء العاديين وهم يدفعون مائتي جنيه أو اشتراكًا سنويا قدره اثنا عشر جنيها، وأخيرا أعضاء الشرف وهم من العلماء و الأدباء من أية جنسية أو ديانة، ينضمون بمقتضى قرار من مجلس إدارة الجامعة. وتعقد الجمعية العمومية في مارس من كل عام، ويكون لكل من الأعضاء العاديين صوت واحد، وكل عضو في مجلس الإدارة ثلاثة أصوات. وقد كان مشروع الدعوة لإنشاء الجامعة طريفًا، نصه كالآتي:

"في يوم الاثنين الثالث من جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ الموافق ٣٠ مارس ١٩١٤، الذي سيكون له بفضل الله شأن كبير في تاريخ النهضة الفكرية وارتقاء الحركة العلمية في

ربوع مصر وبين أهاليها، فقد تفضل صاحب الأريكة الخديوية عزيز مصر الأكرم سمو مولانا الخديوي المعظم الحاج عباس حلمي الثاني محيي العلوم والآداب العربية، فتصدر بذاته الشريفة الحفلة التي أقامتها ربيبة المجد وربة الكرم الدرة العصماء صاحبة الأيادي البيضاء فاطمة الزهراء لوضع حجر الأساس لبناء الجامعة المصرية في البقعة المباركة التي وهبتها من أراضيها الكائنة في بولاق الدكرور من أراضي القاهرة...".

وأرسلت الجامعة مبعوثين للخارج في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، ليصبحوا نواة لأعضاء هيئـة التـدريس. وبدأت الدراسة بتاريخ الآداب العربية، وتـاريخ الحضـارة القديمة وتاريخ الحضارة الإسلامية، وتاريخ الآداب الفرنسية والإنجليزية، وتم تجميع هذه الدراسات عندما أنشـئت كليـة الآداب عام ١٩١٦، وهذا يعني أن الجامعة الأهليـة كانـت عبارة عن كلية آداب فقط موزعة على عدة أقسـام، وكـان الأساتذة بالكلية ينتخبون العميد والوكيل بالاقتراع السري في أول كل عام، وكان مجلس الكلية يحدد المناهج ويرشح مـن يقوم بالتدريس، ويقرر أسـماء المبعـوثين إلـى الخـارج،

وتخصصاتهم، وكذلك يحدد النظام التأديبي للطلاب، وهكـذا كانت الجامعة تدار بطريقة ديمقراطية بعيدا عن الأهلية كانت واحة من الديمقراطية فى صحراء قاحلة، ففي ذلـك الوقـت كانت تدور رحى الحرب العالمية الأولى، وكـان الإنجليـز يبطشون بالمصريين، وكانت حادثة دنشواي لا تزال عالقـة بالأذهان، ولم يمر عليها أكثر مـن عـدة سـنوات، وكـان الفلاحون المصريون يجمعون بالقوة الجبرية ليعملوا بالسخرة للجيش الإنجليزي، وقد يرحلون إلى فلسطين والشام للقتـال ضد الدولة العثمانية. في ظل هذا الاحتلال البغيض استطاع المصريون بجهودهم الشخصية إنشاء أول جامعة ضد رغبة الإنجليز الذين كانوا متحمسين لمشروع الكتاتيب كمشـروع مضاد لإنشـاء الجامعـة، وكانـت هـذه الجامعـة منـارة للديمقراطية، فنحسد نحن الأساتذة المعاصرين أسـاتذة هـذه الجامعة الوليدة على حريتهم في اختيـار العميـد والمنـاهج وغيرها. ونحن نلاحظ أن الجامعة الوليدة قد لاقت هجومـا من بعض العناصر التقليدية المحافظة، من حيث إن الدراسة بها ليست إسلامية، إلا أن الطابع العلمـاني للجامعـة كـان واضحا من البداية، فكانت المناهج كلها تحرض على تكريس

الفكر العلمي، وأصول البحث العلمـي الحـديث، وتشـجيع التفكير الحر للبحث عن الحقيقة العلمية. وقـد كـان سـعد زغلول واضحا في تأييد هذا الاتجاه عندما انتقد خطبة أحمد زكي بك في افتتاح الجامعة، عندما أحس بأنه بالغ فيها فـي الحديث عن مجد الإسلام، واعتبر أن ذلك لا يتفق مع افتتاح جامعة حديثة تنظر إلى المستقبل، وقال: "إن هذه الجامعة لا دين لها إلا العلم".

نشأة الجامعة الحكومية

في فبراير ١٩١٧ قدم عدلي يكن باشا وزير المعارف مذكرة إلى مجلس الوزراء يقترح فيها إنشاء جامعة حكومية. وكان من ضمن الأسباب المهمة التي وردت في مذكرة عدلي يكن مؤيدة لوجهة نظره: ارتفاع عدد الناجحين في الثانويـة العامة من ٢٨ طالبا في عام ١٨٩١ إلـى ٥٣٥ فـي عـام ١٩١٥، و ٦٨٢ في عام ١٩١٦، منهم ٣٤١ فقط قبلوا فـي المدارس العليا، وأن عددا كبيرا مـن أثريـاء المصـريين يرسلون أبناءهم إلى الجامعات الأوروبية، وطالـب بإنشـاء الجامعة التي يكون بها قسم للعلوم وآخـر لـلآداب وثالـث للدراسات الشرقية.

وتشكلت لجنة من نظار المدارس العليا وبعض رجال وزارة المعارف، لتضع تصورها عن احتياجـات الجامعـة الجديدة، وتقترح نظام التعليم والامتحانات والشهادات لها.

واقترح وزير المعارف بعد قراءة تقريـر اللجنـة أن تضم الجامعة كليات للآدب والعلوم والطب، مع طب الأسنان والحقوق والهندسة والزراعة والطب البيطـري والتجـارة،

ووافق مجلس الوزراء في ٢٧ فبراير ١٩٢٥ على مشـروع عدلي يكن.

وفي اجتماع بين الملك فؤاد الذي كان رئيسا للجامعـة الأهلية حين كان أميرا و بين أحمد لطفي السيد اقتراح ضـم الجامعة الأهلية – التي كانت عبارة عن كلية آداب فقـط – إلى الجامعة الحكومية، وبناء على ذلك قـرر مجلـس إدارة الجامعة الأهلية تسليم الجامعة لوزارة المعـارف، علـى أن تتعهد الحكومة بأن تكـون الجامعـة المصـرية محتفظـة بشخصيتها المعنوية المستقلة كما هو الحـال فـي جامعـات أوربا، وأن تدمج مدرستا الطب والحقوق، وتنشأ كلية العلوم بالإضافة إلى كلية الآداب. وعلى الجامعة الجديدة أن تحترم التعاقدات مع الأساتذة والموظفين بالجامعة الأهلية، علـى أن يعتبر طه حسين حالة خاصة نظرا لظروفه، فيستمر أسـتاذًا بكلية الآداب، وقد ألقى مدير الجامعة لطفي السيد كلمته فـي افتتاح الجامعة مركزا على أهمية استقلال الجامعة التـي لا يجب أن يتدخل أحد أيا من كان في حريتهـا فـي التفكيـر والبحث.

القانون الأول للجامعة المصرية

راعى مشروع قانون الجامعة المرونة، بحيث يسمح بالبحث في مختلف نواحي العلم، وأن تكون مهمة الجامعة تشجيع البحوث العلمية في الآداب والعلوم، والحرص على استقلال الجامعة وحريتها. كان ذلك واضحا منذ البداية، فمشروع القانون يؤكد على أن أساس تكوين وعمل الجامعة، الحرية في البحث لخدمة العلم، وتنشيط البحث العلمي الدور الأول و الأساسي للجامعة، وهو الذي يفرق بين المدرسة العليا والكلية الجامعية.

وقد نشر قانون الجامعة المصرية في ١٩ مارس ١٩٢٥، ونص على أن تتكون الجامعة من كلية الآداب و العلوم والحقوق والطب، وتشمل الصيدلة، وتدمج في الجامعة المصرية الجامعة الأهلية، وقد أعطى القانون للجامعة الحرية في إدارة أحوالها بنفسها، إلا إن القانون وضع الجامعة تحت سلطة وزير المعارف العمومية، الذي هو الرئيس الأعلى للجامعة، ويعين الوزير مدير الجامعة ووكيلها، أما عميد الكلية فكان يعين من بين أعضاء مجلس الكلية بعد أخذ

رأيهم، وكان وكيل الكلية ينتخب من مجلس الكليـة، وكـان وزير المعارف يعين الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس بناء على طلب مجلس الجامعة، وترك القانون لمجلس الجامعة أن يعد كل اللوائح الخاصة بالتعليم والنظام داخل الجامعـة، إلا أنه اشترط ألا تكون اللوائح نافذة إلا بعـد أن يصـدر بهـا مرسوم.

ومما يستلفت النظر أن الحكومة التي أرادت لمصـر جامعة تحاكي الجامعات الأوروبية فـي طـرق التـدريس والتعليم بما يضفي على هـذه الحكومـة صـبغة ليبراليـة واضحة، إذا بها ذاتها تعمد إلى الأخذ بنمـوذج الجامعـات الأوربية كاملاً، دون مبدأ واحد هو الاستقلال، لكن هذا كان متسقًا بالطبع مع نهج المركزية الشديدة الذي تحرص عليـه الحكومات المصرية المتعاقبة، فالدولة في مصـر عـادة لا تحب لأي نشاط أن يكون متحـررا مـن سـلطتها وعينهـا المراقبة والمتداخلة دائما عند اللزوم، لذا نـرى أن القـانون الأول للجامعة الحكومية أعطى لوزير المعارف العمومية – التعليم حاليا – سلطة مطلقة في تعين مدير الجامعة ووكيلها، ثم سلطة نسبية في تعيين العمداء، كما أن هذا القانون كبـل

الجامعة ببعض القيود التي لم تشهدها الجامعة الأهليـة، ولا مشروعات القـوانين والاجتماعـات التحضـيرية لإنشـاء الجامعة، وفي اعتقادي أن الحكومة كانت قد تركت المفكرين الليبراليين أصحاب فكرة إنشاء الجامعة يخططـون لإنشـاء جامعة مصرية مستقلة، ويضعون ما يمهد لتحقيق فكرة هـذه الجامعة المستقلة من التنظير إلى التطبيـق العملـي، فلمـا أصبحت الفكرة حقيقة واقعة، عز على هذه الحكومة تقبل أن تكون الجامعة المصرية مستقلة، وابتكـر وزيـر المعـارف العمومية اللوائح الداخلية للجامعة المقيدة لحرية النشاط اللازم لسير العمل الجامعي، وكان هذا على عهد وزارة إسـماعيل صدقي باشا التي ألغت دستور ١٩٢٣، وكان اتجاهها العـام تقييد الحريات وتزوير الانتخابات، لتبدأ بعد ذلك – وفي ظله – الدراسة في الجامعة عام ١٩٢٦ فـي قصـر الزعفرانـة بالعباسية حتى انتقلت لمقرها الحالي عام ١٩٢٩، وقد عبـر د. علي مصطفى مشرفة عن رأيه في الجامعة الجديدة قائلا: إن الجامعة ليست مدرسة لتخريج الفنيين والمهنيين، وإنمـا هي مكان لإحياء الروح العلمية والبحث العلمي، وخاصة أنه بين المصرين عددا غير قليل قد درسوا بالخارج وتمرسـوا

بأصول البحث العلمي. وإذا كانت الجامعة المصرية مشروعا نال الرضا والاتفاق من الأكاديميين والمفكـرين الليبـراليين ومختلف الاتجاهات السياسية السائدة في مصر وقتذاك، فـإن القانون الذي أصدرته الحكومة للجامعة وعملهـا قـد أثـار غضب وامتعاض الأكاديميين والمفكرين، وكانت ذروة هـذه المشاعر ما عبر به د. طه حسين فيما نشرته جريدة "كوكب الشرق" التي تحدث إليها قائلاً: "لا ينبغي أن ننتظـر تعليمـا صحيحا منتجا من جامعـة لا يتمتـع رجالهـا بالاسـتقلال والحرية التي تمكنهم من العناية بالعلم من غير خوف".

من الثلاثينيات إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

لقد تم تعديل قانون الجامعة عـامي ١٩٣٣و ١٩٣٥، فتضمن طرق تعيين أعضـاء هيئـة التـدريس، واشـترط حصولهم على الدكتوراه، وأنشأ منصب أستاذ الكرسي الـذي يشترط في صاحبه أن يقدم أبحاثًا مبتكرة للحصـول علـى الوظيفة، ومنع أعضاء هيئة التدريس من مزاولـة التجـارة، وصرح للمهنيين بممارسة المهنة بعد أخـذ تصـريح مـن الجامعة.

وقد جاء هذا التعديل المهم ليعطي الجامعة قدرا أكبـر من الاستقلالية، بحيث أصبح وكيل الجامعة ينتخب من عمداء الكليات ولا يعينه الوزير. وأصبح العميد ينتخب من مجلـس الكلية الذي يرشح ثلاثة من أساتذة الكراسـي يختـار مـنهم وزير المعارف واحدا، ولا يجوز إقالة هذا العميد قبل نهايـة مدته إلا بموافقة مجلس إدارة الجامعة. وينتخب وكيل الكليـة من مجلسها مباشرة، وأصبح مجلس الجامعة – وليس الوزير – هو المسئول عن تعيين الأساتذة وأعضاء هيئة التـدريس وتأديبهم، وكان مجلس الجامعة، أوسـع مـن مجلـس إدارة

الجامعة، حيث يضم عضوين منتخبين عن كل كلية. ويضـع المجلس خطة كراسي التعليم واللوائح ونظـام المحاضـرات ومنح الدكتوراه الفخرية من الجامعة وشروط قبول الطلبـة، وهذه نقطة مهمة لأن الجامعة سوف تحدد العدد الذي يمكـن تعليمه على مستوى عال، وكذلك تحديد رسوم الالتحاق بهـا وشروط المجانية.

وطبقًا لهذه التعديلات المهمة خطـا قـانون الجامعـة خطوة مهمة نحو مزيد من الديمقراطية والحرية والاسـتقلال للجامعة.

وأصبح رئيس الجامعة الشخص الوحيد الـذي تعينـه الحكومة، وكان انتخاب العميد والوكيل لكل كليـة يـتم أول العام الدراسي سنويا بالاقتراع السري، وكان طه حسين أول عميد مصري ينتخب لكلية الآداب، واستمر ينتخب لمدة ثلاث سنوات.

وكان معظم الأساتذة من المصريين في بعض الكليات كالحقوق والآداب، أما في كلية العلوم فكان هناك قسم واحـد يرأسه مصري هو قسم الرياضيات، إذا رأسه علي مصطفى مشرفة الذي أصبح عميدا للكلية بعد ذلك.

وكانت كلية الطب أحد الأركان الهامة للجامعـة، لأن مدرسة الطب العليا كانت قد أرست قواعد علميـة جامعيـة محترمة قبل انضمامها للجامعة المصرية بسـنوات طـوال، وكانت تمنح بالإضافة إلى درجة البكالوريوس درجتي الدبلوم والماجستير في الجراحة والدكتوراه في الطـب، وكـان أول عميد مصري لكلية الطب هو علي باشا إبراهيم، الذي تولى المنصب من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٤١. أما كلية الهندسة فكان أول عميد مصري لها هو عبد الرحمن الصـاوي فـي عام ١٩٣٧.

وكانت كليتا الزراعة والتجـارة الكليتـين الوحيـدتين اللتين كان عميداهما مصريين منذ البدايـة، وهمـا محمـود الحفناوي للزراعة ومحمد حمدي للتجارة.

استمر العمل بالقوانين الليبرالية المنظمة لجامعة فـؤاد الأول (القاهرة) خلال هذه الفترة بدون أي تغييـر، ونظـرا لزيادة الإقبال على التعليم الجامعي لم تعـد جامعـة واحـدة تكفي، فصدر قرار إنشاء جامعة فاروق (الإسكندرية) عـام ١٩٣٨، وافتتحت عام ١٩٤٢، وفـي عـام ١٩٥٠ أنشـئت جامعة إبراهيم (عين شمس) وصدر قرار إنشاء جامعة محمد

علي (أسيوط) عام ١٩٥٠، التي لم تبدأ الدراسة بها إلا عـام ١٩٥٧ ومما لا شك فيه أن كثيرا من القلق قد ساد الأوسـاط الجامعية، خاصة أن الجامعة الجديـدة – وبالـذات جامعـة إبراهيم (عين شمس) – لم يجر الإعداد لها إعدادا مناسـبا، ولم تتم مبانيها ومستشفاها الجامعي، وكوادرها العلمية إلا بعد فترة طويلة.

وقد كتب الدكتور عثمان أمين أستاذ الفلسـفة وتلميـذ الشيخ مصطفى عبد الرازق تقريره الشهير في نقد أوضـاع الجامعة المصرية بعنوان "نحو جامعة أفضل". وقـد نشـر التقرير مسلسلاً في الأهرام بداية مـن عـام ١٩٤٨ حتـى سبتمبر ١٩٥٢. وفيه كان التركيز على أن وظيفة الجامعـة التعليم المتميز للصفوة من الطلبة والبحث العلمي، وكلاهمـا مكمل للآخر، ولا توجد جامعة حقيقية بدون هذين العنصرين المكملين لبعضهما البعض.

وقد حذر عثمان أمـين فـي مقالـه الأول وعنوانـه "الجامعة في خطر" من أن المستوى العلمي لجـامعتي فـؤاد (القاهرة) وفاروق (الإسكندرية) أقل بكثيـر مـن مسـتوى الجامعات في الغرب، واقترح التركيز على تطويرهما بـدلاً

من إنشاء جامعة إبراهيم (عين شمس). وأضاف أنـه مـن الأفضل أن تمتلك مصر جامعة واحدة حقيقية ذات مسـتوى عالمي بدلاً من أن تمتلك عدة معاهـد يطلـق عليهـا اسـم جامعات.

وقد أجمع كثير من الخبراء على أن مستوى التعليم بدأ في التدهور. وبالرغم من التفوق الواضح للبعض من الطلاب والذين كان مستواهم يؤهلهم بجدارة لتكملة الدراسة في أعرق الجامعات الأوروبية أو الأمريكية، إلا أن معظم الطلبة كـان مستواهم أقل بكثير من المستوى المرغوب.

وبعد ثورة يوليو مباشرة عام ١٩٥٢، كونت حكومـة الضباط الأحرار لجنة على مستوى عالي لدراسـة أحـوال الجامعات والتقدم باقتراحات نحو إصلاحها. وتكونت اللجنـة برئاسة علي باشا ماهر وعضوية لطفي السيد وعبد الـرازق السنهوري وأحمد زكي وشفيق غربال ووليم حنا، وانتهـت إلى توصيات بالاستعانة ببعض الأساتذة الأجانب من أوربا و أمريكا بغض النظر عن الاختلافات السياسية مع الدول. وقد جاء في تقرير اللجنة فقرة مهمة هي أساس مشاكل الجامعات المصرية، والتي لا تزال تدور حولهـا حتـى الآن، هـي:

"التعليم الجامعي يحكمه مبدءان الأول هو الاستقلال والحرية التامة للجامعة والثاني هو أن الجامعة حرة في التصرف في الميزانية المخصصة لها في الأوجه التـي تراهـا مناسـبة. وعلى الأساتذة أن ينتخبوا العميد لمدة عـامين غيـر قابلـة للتجديد".

لكن الحكومة لم تأخذ بهذه المقترحات وألقت بها فـي سلة المهملات وفي تلك الفترة بدأ انحسار النفوذ البريطـاني في الجامعة المصرية، وتقلص النفوذ الفرنسـي علـى أثـر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وتدريجيا حل النفوذ الأمريكي، وأصبحت أمريكا هي الدولة التي تستقبل أكبـر عـدد مـن البعثات من الجامعات المصرية.

حكومة الثورة والجامعة

كان قرار حكومة الثورة الأول تكـوين لجنـة علـى مستوى عال من الخبراء لدراسة الطـرق اللازمـة لرفـع مستوى الجامعات المصرية قـرارا حكيمـا. إلا أن الثـورة أهملت كل المقترحات التي قدمتها اللجنة دون مناقشـتها أو محاولة دراستها، وبادرت حكومة الثورة إلى سن مجموعـة من الإجراءات والقرارات والقوانين التي تحـد مـن حريـة وحركة الجامعة أساتذة وطلابا خاصة أنها كانت على علـم بأن الجامعة كانت قبل عام ١٩٥٢ زاخرة بشـتى التيـارات السياسية متعددة الانتماءات، وكلها كانت مخلصة للوطن تنشد له الحرية والاستقلال والتخلص من الفساد الذي يمثله ويقوده ملك البلاد، وكانت الضغوط التي مارستها الجامعة سواء في المظاهرات الطلابية أو المقالات والكلمات التي ألقاها وكتبها الأساتذة عاملاً أساسيا في إضعاف النظام الملكي، وبالتـالي ساعدت على قيام الثورة. ومما لا شك فيه أن كـل شـعب مصر من الوطنيين وبينهم رجال الجامعات قد أيدوا الثورة، لكن الخلاف احتدم حين حان الوقت لتحديد هوية الحكم، هل

سيصبح ديمقراطيا أم سوف تستمر الثورة بحكم دكتاتوري؟.. ومما لا شك فيه أن أغلبية الجامعيين الذين أبدوا رأيا في هذا المجال كانوا في صف الديمقراطية، وقد أبدى البعض ذلـك في حديثه للزملاء، وشارك البعض في كتابة عرائض توضح وجهة النظر المؤيدة للتوجه الديمقراطي.

وقد اختلف موقف أعضاء هيئة التدريس في جامعـة القاهرة، التي لم تؤيد الثورة مباشرة، لكنها أيضا لم تهاجمها، عن رد فعل جامعة الإسكندرية التي اجتمع مجلسها وأعلـن تأييده القوي للثورة. وقد كان هذا الاجتمـاع سـببا فـي أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر استمر طيلة حياته يلقـي خطابا في جامعة الإسكندرية كل عام في ذكرى خروج الملك من مصر.

أما في جامعة القاهرة، الجامعة الأم، التي تحوي العدد الأكبر من المفكرين، فقد بادر البعض بتأييد الديمقراطية، لكن الأغلبية كانت صامتة، ولم تعترض ولم تتحرك في مواجهـة فصل الكثير من أعضاء هيئة التدريس النابهين، وقـد كتـب جمال عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة" أنه كان حريصـا على لقاء الكثير من رجال الجامعات طالبا مـنهم المشـورة

والنصح، لكن يبدو كما ذكر عبد الناصر أن بعضهم كان كل همه التأييد والتزلف للسلطة الجديـدة، بـل وقـام بعضـهم بالوشاية بزملائهم عند قائد الثورة. ولقد سهل هذا الموقـف المتخاذل من بعض رجال الجامعات للثورة أن تقوم بإهـدار استقلال الجامعة وإحكام القبضة والسيطرة عليها من خـلال مجموعة من القرارات والقوانين المتتالية، ولو وقف رجـال الجامعة يدا واحدة مدافعين عن استقلال الجامعة ربما كـان الموقف قد اختلف.

وفي أول سبتمبر عام ١٩٥٤ عين الصـاغ (الرائـد) كمال الدين حسين وزيرا للمعارف (التعليم) بدلاً من الدكتور محمد عوض محمد الأستاذ بجامعة الإسـكندرية، وفـي ٩ سبتمبر من نفس العام بعد تسعة أيام مـن توليـه المنصـب أصدر قرارا بإقالة رؤساء الجامعات الثلاث، وعين الدكتور أحمد كامل مرسي مديرا لجامعة القاهرة، ثم تلا ذلك إعفـاء عدد كبير من العمداء من وظائفهم، ثم قام بفصـل حـوالي سبعين عضوا من هيئة التدريس مـن مختلـف التوجهـات السياسية، ضمنهم لويس عوض ومحمود أمين العالم. ويروي محمود أمين العالم الذي كان حاصلاً على الماجسـتير فـي

الفلسفة، وعلى جائزة الشيخ مصطفى عبد الـرازق للفلسـفة تقديرا لتميزه، ثم عين مدرسا مساعدا لمادة الآدب بجامعـة فؤاد الأول - القاهرة حاليا - وكان شارعا في إعداد رسالته لنيل الدكتوراه.. يروي كيف فُصل هـو والـدكتور لـويس عوض في يوم واحد، فيقول: "في عصر يوم من أيام صيف عام ١٩٥٤ اتصلت بي كلية الآداب، وطلب مني سـكرتيرها أن أحضر فورا لمقابلة عميدها الـدكتور يحيـى الخشـاب، ولبست ملابسي وذهبت مسرعا إلى غرفة السيد العميد، ومنذ الوهلة الأولى أحسست أن هناك شيئًا غير عادي، ووجـدت معه الدكتور لويس عوض، وكانا ينتظرانـي فـي صـمت غامض، ثم ما لبث الدكتور الخشاب أن أبلغنا بحزن عميـق وتأثر صادق أن هناك قرارا بفصلنا من الكلية، وشكرنا لـه مشاعره د. لويس وأنا. بل أخذنا نخفف عنه الأمر وخرجنـا إلى الشارع"! وهكذا كانت تصدر قرارات فصـل الأسـاتذة الجامعيين بتبليغهم شفويا فقط، من رئاسات الجامعة التي لـم تملك - فيما يبدو - وقتها دفعا لذلك. فالعالم الراحل الدكتور يوسف مراد أستاذ علم النفس وصاحب المدرسـة التكامليـة كتب بيانًا يستشف منه مدى المعاناة التي تحملهـا، وتقـارير

بعض الذين يكيدون له من أسـاتذة الجامعـة، عنـد لجـان التطهير التي تكيل لهم التهم حتى وصل الأمر إلى أن يـتهم بأنه يرغب طلبته على الاشتراك في المجلة التي يصـدرها، فيضطر الدكتور يوسف مراد إلى إيقاف صدور المجلة وسط أزمة خانقة تحيط بالمطبوعات الجادة. وربما اضـطر هـذا العالم الجليل إلى الدفاع عن نفسه أمام لجان التطهيـر هـذه ببعض من أرقام وأعداد طلبته الذين ينتفعون بعلمه من خلال مجلته العلمية. وقد اضطر الدكتور يوسف مـراد – تحـت وطأة ما لاقى من إزعاج لجان التطهير له – إلى التخلي عن رئاسة قسم علم النفس في كلية آداب جامعة القاهرة طواعية عام ١٩٥٧. وكان قد كتب في عدد فبراير عام ١٩٥٣ مـن مجلة "علم النفس" – التي أصدرها وأنفق عليها من مالـه – تحت عنوان "لماذا توقفت مجلة علم النفس عن الصدور؟ "ما نصه: "صوت آخر يسكت – بعد هذا العدد – وهـو العـدد الثالث والأخير – من السنة الثامنة، تتوقف مجلة علم الـنفس عن الصدور. وسيأسف على احتجابها أصدقاؤها وخصومها، أما الأصدقاء فلتهدم أحد المنابر القليلة التي كانت قائمة فـي مصر لتسمع من لم تصم آذانهم ثرثرة الثرثـارين صـوت

الثقافة الحقة العميقة، وأما الخصوم فسيأسفون على ضـياع هذه الفرصة التي كانت تتاح لهم للنيل من حين إلى آخر من كرامة صاحب هذه المجلة. فقد حلا لفئـة مـنهم أن تـتهم صاحبها أمام لجنة التطهير الجامعية أنه يرغم طلبتـه علـى الاشتراك في مجلة "علم النفس"، وللبيان فإن عدد المشتركين في مجلة "علم النفس" فى ذلك العام من طلاب صاحب المجلة سبعة طلاب فقط لا غير، في حين أن عدد طلبته يزيد علـى المائتين، ولعله من المفيد أن نذكر في هذا المقـام أن عـدد جميع المشتركين أفرادا وهيئات في مجلة "علـم الـنفس" لا يتجاوز التسعين. كان صاحب هذه المجلة راضيا بأن يبـذل من وقته ومن ماله. بل كان فرحا مغتبطًا في سـبيل خدمـة العلم وخدمة الثقافة الجامعية. حتى أصبح من المسـتحيل أن يستمر في إصدار المجلة بسبب الظروف التي مر بها.

وهناك ضحية أخرى مـن ضـحايا لجـان تطهيـر الجامعات، فالدكتور عبد العظيم أنيس أستاذ العلـوم الـذي حصل على درجة الدكتوراه من بريطانيا عام ١٩٥٤ يروي حكايته مع هذه اللجان فيذكر: "بعد وقوع ثـورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ بشهرين قدمت رسالة الدكتوراه ونجحت في الحصول

عليها من بريطانيا، وعدت إلى مصر متفائلاً ببداية مرحلـة جديدة، ولم أذهب إلى جامعة الإسكندرية – جامعتي – كمـا كان مفروضا، وإنما صدر قرار وزاري بنقلـي إلـى كليـة العلوم جامعة القاهرة لأحل محل د. طلبة عويضة الذي كان قد أعير إلى العراق، وبقيت في قسم الرياضة البحتة بالكليـة أتحمل عبء تدريس ١٤ ساعة أسبوعيا حتى وقعـت أزمـة مارس ١٩٥٤، فانحزت إلى دعوة الديمقراطية مع خالد محي الدين ومحمد نجيب، وكنت من الموقعين على العريضة التي طالبت بعودة الجيش إلى ثكناته، وكان أن صدر قـرار مـن مجلس قيادة الثورة في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤ بفصلي مـع ٤٢ عضوا من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات، معظمهم من الذين اتخذوا هذا الموقف، وكان من بين هؤلاء د. عبد المنعم الشرقاوي و د. لويس عوض ومحمـود أمـين العـالم و د. فوزي منصور (من جامعة الإسكندرية) وآخرون كثيـرون، وقد كان صدور هذا القرار صدمة كبيرة لي، فقد كنت فـي إجازة قضيتها في العاصمة البريطانيـة لاسـتكمال بعـض الأبحاث العلمية، وكانت عودتي إلى القاهرة يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤، ودون أن أعرف أن قرارا من مجلـس قيـادة

الثورة قد صدر يوم ٢٤ سبتمبر بفصلي من جامعة القاهرة، وهكذا أصبحت فجأة بلا عمل!".

وتقدم هذه الواقعة في حد ذاتها دليلاً دامغًـا علـى أن لجان التطهير ومجلس قيادة الثورة الذي ترفع له تقارير هذه اللجان ويصـدر قـرارات الفصـل والعصـف بالأسـاتذة الجامعيين. اللجان والمجلس لا يترددان في فصل أستاذ كان يتحمل وحده عبء التدريس للطلاب بعـد إعـارة زميلـه، فمصلحة العملية التعليمية ليست في حسبان لجـان التطهيـر ومجلس القيادة حتى لو لم يجد الطلاب أستاذًا يدرس لهم، كما أن فصل الأستاذ قد أعقب توقيعه على عريضة جماعية يبدي فيها رأيه في أزمة سياسية عامة، لكن سلطة حركة الجيش لا ترى له حقًا في ذلك، ولا تصبح مسألة اسـتقلال الجامعـات محل مناقشة من أي نوع مع هذه السلطة.

وعندما كونت القيادة العسكرية لجنة لتطهير الجامعـة وفصل أعداد من أساتذتها، سـارع بعـض أعضـاء هيئـة التدريس بالوشاية والدس لدى اللجنة، للتخلص مـن بعـض منافسيهم أو أعدائهم، ولم تكن هذه اللجان تحقق فـي الأمـر لفصل أستاذ متهم بالفساد أو الرشوة، وإنما كان الفصل أساسا

يتم لكل من له رأي سياسي أيا كان هـذا الـرأي يمينًـا أو يسارا، وبالطبع تم التخلص من القيادات الواعيـة الشـجاعة على مختلف المستويات بدءا من المعيدين ونهايـة بأسـاتذة الكراسي بل والعمداء.

وصمت كل من له رأي معلن، أما البقية الصامتة التي ليس لها رأي ولا تشارك فـي أي قضـية وتقـوم بعملهـا الأكاديمي، فقد أصبح منها كل القيادات الجامعية خاصة مـن أستطاع التقرب إلى السلطة العسكرية.

وقد شكل في هذا الوقت بعض مدرسي كليـة الآداب جمعية أسموها "المدرسون الأحرار" تيمنًا بالضباط الأحرار، وضمت من بين أعضائها د. عبد الحميد يونس وعبد المـنعم عامر ومحمد محمود الصياد ومحمد أنيس وآخرين، وكـان لهذه الجمعية نشاط كبير لتأييد الثورة.

وقد سارع بعض أعضاء هيئـة التـدريس بالجامعـة للانضمام إلى هيئة التحرير التي تأسسـت فـي ٢٣ ينـاير ١٩٥٣ كنواة لحزب الثـورة، وأصـبح هـؤلاء الأسـاتذة مستشاري الضابطين أحمد طعيمـة و إبـراهيم الطحـاوي المسئولين عن هيئة التحرير، وكانت قرارات التطهير تصدر

من مجلس قيادة الثورة بعد النظر في التقارير التـي ترسـل للمجلس، وبالرغم من أن معظم الأسـاتذة المفصـولين تـم فصلهم، لأنه كان لهم رأي أو موقف في بعض القضـايا، إلا أن بعضا منهم كانت تحوم حولهم، وحتى قبل قيـام الثـورة شبهة الفساد، ولكن في الأغلب لم لكن لها علاقـة بعملهـم الجامعي.

وقد شمل المفصولين اتهامات عديدة بينها فصل غيـر الموالين أو الذين ترددوا في إعلان ولائهم للحكومة الجديدة.

وقد أصدرت حكومة الثورة القـانون الأول الخـاص بالجامعة رقم ١٢٨ في ١٩ مارس ١٩٥٣، للحد من حريـة الجامعة، وهو الخاص بإنشاء لجان لتصفية أعضـاء هيئـة التدريس، وكان هذا القانون يحوي مواد عديـدة، منهـا أن تشكل لجنة للتصفية من مدير الجامعة ووكيلها ووكيل وزارة المعارف وأربعة من خارج الجامعة يعينهم وزير المعارف، وتقدم هذه اللجنة لمجلس الوزراء – بعد إرسـال مـؤهلات أعضاء هيئة التدريس وفحص إنتاجهم العلمي – توصـيات بمن ترى نقله خارج الجامعة لعدم كفاءتهم أو ضعف إنتاجهم العلمي. وقد وقع على هذا القانون اللـواء محمـد نجيـب.

ويلاحظ أن ديباجة القانون بها تعبيرات غامضة ومطاطة مثل غير الصالحين، ونقص الكفاءة والكفاية في العمل، وضعف الإنتاج العلمي، وهي تفتح الباب أمام نقل أعضاء هيئة التدريس بناء على قواعد غامضة. ثم يأتي القانون رقم ١٥٢ لعام ١٩٥٤ في شأن تأديب أعضاء هيئة التدريس، بقرارات غير قابلة للطعن ولا يجوز معارضتها.

وفي ٢٦ سبتمبر عام ١٩٥٤ بعد أقل من شهر من تولي كمال الدين حسين منصبه كوزير للتعليم صدر القانون رقم ٥٠٨ الذي وضع الجامعة في القبضة الحديدية للعسكريين، فتم تعيين ضابط سكرتيرا عاما للجامعة. وألغيت كل القوانين واللوائح التي صدرت لإعطاء الجامعة استقلالية، فألغي نظام انتخاب العميد ووكيل الكلية وأصبحت المناصب بالتعيين، وأصبح وزير التعليم هو الرئيس الأعلى للجامعات، الذي له سلطة إقالة مدير الجامعة ووكيلها، وأجازت إحدى مواد القانون نقل الأستاذ من كرسي إلى آخر في نفس الكلية بناء على اقتراح مجلس الكلية المختص، ونقل الأستاذ من كلية إلى أخرى في نفس الجامعة أو إلى جامعة أخرى، أو إلى وظيفة عامة أخرى، بقرار من وزير التعليم، وقد أحتوى

هذا القانون على ١٠١ مادة لم تترك شيئًا إلا وضعت له القواعد التي تغطي جميع الاحتمالات، بما يضمن التحكم الكامل في العمل الجامعي والهيمنة التامة لوزير التعليم، رئيس المجلس الأعلى للجامعات، بحكم منصبه على كل شيء. ويعتبر هذا القانون العصب الأساسي لكل القوانين التي صدرت منذ ذلك الوقت، مع بعض التغييرات الطفيفة، ومن المؤسف أنه بعد مرور ما يقرب من الخمسين عاما على صدور هذا القانون سيئ السمعة، يريد وزير التعليم د. مفيد شهاب المزايدة على هذا القانون بإضافات جديدة حتى تصبح الجامعة سجنًا كبيرا مفتوح الأبواب.

وتلا ذلك إنشاء لجان التطهير الشهيرة، وهكذا تمت السيطرة الكاملة على الجامعات، وأنشئ مكتب أمن لكل كلية، وأصبح لوزير التعليم الكلمة العليا في كل شيء. إلا إن النظام الأكاديمي لم يحدث فيه تعديل فاستمرت هياكل الأقسام كما هي، وكان الإعلان شرطًا أساسيا للتقدم لوظيفة عضو هيئة التدريس أو الترقي إلى وظيفة أعلى، وكان البحث العلمي هو الفيصل في الاختيار لذا كان البحث العلمي نشيطًا والمنافسة العلمية قوية، وهكذا أحكمت الثورة سيطرتها

التنفيذية على الجامعة بالكامل، إلا أنهـا سـمحت بالحريـة الأكاديمية والبحث بعيدا عن نطاق السياسة أو إبداء الـرأي في المسائل العامة، وكانت هذه الفترة هي التي تربي فيهمـا جيل كامل من التكنوقراط المصريين الـذين ربـتهم الحيـاة الأكاديمية الجامعية، لكن هذا الجليل ابتعد تمامـا – بحكـم الواقع الجامعي والواقع السياسي العام فـي مصـر – عـن مزاولة أي نشاط سياسي أو التفكير في العمل العام أو إبـداء الرأي في أية مسألة عامة أو مشروعات تهم مستقبل الوطن، ومن هذا الجيل اختارت حكومة الثورة عددا كبيـرا ليشـغل مناصب وزارية مختلفة فعملوا بجد شديد كتكنوقراط فنيـين بعيدا عن أي تصور أو عمل أو حتى إبـداء رأي سياسـي. وبلغ عدد الوزراء من الجامعة في إحصاء تـم عـام ١٩٨٧ اثنين من رؤساء الـوزراء و ٧٦ وزيـرا و ١٥ محافظـًا وخمسة من رؤساء مجلس الشعب والشـورى، كـانوا فـي الغالبية العظمى منهم موظفين بدرجة وزير، ومن خرج عن هذا النظام وأبدى رأيا سياسيا فقد منصبه فورا، كما حدث في بعض الحالات النادرة.

وقد قررت الحكومة توسيع التعليم الجـامعي وقبـول أعداد ضخمة من الحاصـلين علـى الثانويـة العامـة فـي الجامعات، وبعد أن كان التعليم الجامعي محصورا في طبقة الأغنياء والعائلات المتوسطة والفقراء النابغين فقـط الـذين يستطيعون دخول الجامعة مجانًا، أصبح في متناول الجميـع دخول الجامعة، ويعتبر ذلك عملاً إيجابيـا كبيـرا أعطـى الفرصة لآلاف الفقراء من المصريين للوصول إلـى أعلـى المراتب العلمية، وأظهر مواهب عديدة ما كانت لتصل إلـى القمة لولا إتاحة التعليم للجميع، إلا أنه أدى بالطبع إلـى أن طغى شعار الكم على شعار الكيف.

وكانت مقالات. لويس عوض في الأهـرام وعنوانهـا "الجامعة والمجتمع الجديد" صحيحة عبر فيها بقدر ما كـان يسمح به هامش النشر عن مخاطر تردي مستوى الجامعـة العلمي، وأن وظيفة الجامعة هي تخريج المـواطن المتفـتح المفكر كالقادر على النقد والتغيير، كما انتقد د. لويس مستوى البحث العلمي وأساليب الترقي في الجامعة واعتبرهما العامل الأساسي في تدهور الجامعة. وانتقاد لويس عوض المسؤولين عن التعليم فى اهتمامهم فقط بالعلم بعيدا عن الفكر والثقافة.

ويعتبر الدكتور إبراهيم مدكور أن جامعة فـؤاد الأول (القاهرة) قد حققت في الربع الثاني من القرن العشرين نجاحا ملحوظًا، واستطاعت أن تعـد جـيلاً جامعيـا للاضـطلاع برسالتها وأن تساهم وتغذي جامعتي الإسكندرية وعين شمس بأعضاء هيئة تدريس نهضوا بالجامعتين، ويضيف د. مدكور أنه بعد إنشاء جامعة أسيوط ليتنا وقفنا عند هـذه الجامعـات الأربع زمنًا فاكتفينا بإنشاء فروع مكملة لهـا لسـد الحاجـة ومواجهة متطلبات النمو السكاني والحضاري حتـى نمـنح أنفسنا وقتًا كافيا لدراسة مشكلة التعليم الجامعي ورسم تخطيط دقيق محكم له، لكن السياسة والنزعة الإقليمية أقحمتـا فـي ميدان ما كان أغناه عنهما، وفوجئ الجميع بإنشـاء ثمـاني جامعات إقليمية، ثم زاد العدد بعد ذلك، ولم يفكر أحد ما هي متطلبات الجامعات الجديدة، فليست الجامعة مجـرد اسـم أو إدارة خاصة، مما لا يجوز الاهتمام به قبل الأستاذ الجـدير بالتدريس الجامعي، فأصبحت هذه الجامعات مسـميات بـلا مضمون، وتساءل د. مدكور وماذا كان يضيرنا لو اكتفينـا بإنشاء فروع لبعض كليات جامعة أسيوط فـى الجنـوب أو جامعة الإسكندرية في الشمال وتركنا هذه الفروع تنمو نموها

الطبيعي على مر الزمن وينمو معها كادر حقيقي من أعضاء هيئة التدريس؟.

ويعلق الدكتور مدكور: هل نحن فعلاً في حاجة إلـى خمس عشرة كلية للطب أو أكثر؟ هل في وسـعنا أن نكمـل استعداد هذه الكليات؟ وهل نحن فـي حاجـة إلـى هـؤلاء الخريجين، وهل في استطاعتنا تدريبهم؟.

وقد جاء في تقرير قدمه مدير مكتبة جامعة كورنيـل الأمريكية العريقة عن مكتبة جامعة القاهرة صريحا ومؤلما، فأوضح أن المكتبة بوضعها الحالي عائق أساسي أمام البحث العلمي، وهو وظيفة الجامعة الأساسية، فما بالـك بمكتبـات الجامعات الأخرى والتي تعتبر مكتبة القاهرة كنـزا ضـخما بالنسبة لها؟.. وبنظرة بسيطة إلى مكتبات الكليات في جامعة القاهرة، نلاحظ التدهور السريع فى نوعيات الكتب والمراجع والدوريات، أما إذا وصلنا لمكتبات الأقسـام فهـي الكارثـة بعينها، فمعظم الأقسام ليس لديها مكتبات، وإن وجـدت فـلا يوجد بها مراجع أو دوريات، وإنما حجرة ربما يكـون بهـا بعض الكتب القديمة المهملة.

هذا عن الجامعة العريقة الأم، أما إذا ذهبنـا للكليـات الإقليمية فسوف نشهد في معظمها عجبا فلا يوجد في بعضها مكتبات على الإطلاق، وأستثنى من ذلك بعض الأقسام فـي الكليات التي تؤدي واجبها التعليمي على أكمل وجه وبأحدث التقنيات العالمية مثل مركز الكلى بجامعـة المنصـورة، ولا يرجع ذلك إلى تقدم الجامعة نفسها وإنما إلى مجهـود فـرد واحد ذي موهبة خلاقة وكفاءة عالية في هذا المكان.

وفي مايو ١٩٦٧ تمت مناقشة مشروع مقترح لقـانون جديد للجامعات كاد يلغي الجامعة تماما ويحولها إلـى هيئـة حكومية، وقد أثار مشروع هذا القانون كثيـرا مـن اللغـط والامتعاض في الجامعة، ثم وقعـت هزيمـة يونيـه ١٩٦٧ فصرفت الحكومة النظر تماما عن مشروع القانون.

وهكذا انتهى العمل السياسي والحوار في الجامعة مـن أجل مستقبل الوطن على مستوى الطلاب وأعضـاء هيئـة التدريس منذ عام ١٩٥٤، حتى حدثت مظـاهرات مـارس ١٩٦٨ الطلابية، التى قام بها نفس الطلبة الذين خرجوا فـي ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ يطلبون من جمال عبد الناصر البقـاء في الحكم، لكنهم بعد تسعة أشهر ثاروا وطالبوا بالتغيير.

وبعد أن تولى السادات السلطة أراد لأسـباب داخليـة وخارجية أن يعطي لنظام الحكم صبغة ديمقراطيـة، ففـتح الباب لتعددية الأحزاب وسمح بتغيير قانون الجامعة تغييـرا جذريا، فأتاح القانون الجديد مساحة أوسع من الديمقراطيـة، فأعاد نظام انتخاب العمداء، على أن يختار رئيس الجامعـة أحد الثلاثة الحاصلين على أعلى الأصوات، وعند التطبيـق كان أعلى الحاصلين على الأصوات يختار لمنصب العميـد في جميع الحالات باستثناءات نادرة، وفـي نفـس الوقـت استحدثت تغييرات جذرية في نظام الترقي والحصول علـى وظائف جامعية فألغيت وظيفة أسـتاذ الكرسـي، وألغيـت المنافسة العلمية للحصول على وظائف جامعية، فأصبح التقدم لوظيفة أستاذ مساعد وأستاذ يتم روتينيا بعد مـرور خمسـة أعوام، على أن يتقدم عضو هيئة التدريس بأبحاثـه العلميـة للجنة الدائمة التي تقرر إن كان المتقدم يرقى للحصول على الدرجة العلمية، وكانت نتيجة هذا التغيير نكسة كبرى للبحث العلمي والمنافسة الأكاديمية، وكان من نتيجة هذا القانون أن أصبح الجميع أساتذة بعد عشرة سنوات من الحصول علـى الدكتوراه، وأصبح عدد الأساتذة أكبر بكثير من عدد المعيدين

في كثير من الكليات، وأصبح البحث العلمي مسـألة ثانويـة غير مهمة، وتدهور مستوى البحـث فـي جميـع الكليـات وأصبحت الترقية مسألة روتينية، وبالرغم مـن أن اللجـان العلمية في ظل هذا القانون أصبحت توافق على ترقية الجميع استثناءات نادرة، فإن القانون سمح لمجلس القسم ثم مجلـس الكلية ثم مجلس الجامعة بأن يتخطى قرار اللجنة العلمية الذي أصبح صوريا إلى حد كبير، وهكذا أصـبح قـرار الترقيـة لمنصب علمي أكاديمي في يد مجلس الجامعة، أي فـي يـد وزير التعليم الذي يستطيع في ظل هـذا القـانون أن يقـوم بإعطاء منصب أكاديمي ضد قرار اللجنة العلميـة ومجلـس القسم ومجلس الكلية، وقد كان لإلغاء التنافس على المناصب الأكاديمية – والذي كان يرفع المستوى العلمـي والبحـث – صدى إيجابي وترحيب لدى الكثير من شباب أعضاء هيئـة التدريس الذين أتاح لهم القانون الوصول إلى الأستاذية فـي وقت قصير بدون منافسة، وبدون مجهود علمي حقيقي، وبعد إنشاء العدد الكبير من الجامعات الإقليمية أصـبحت مصـر تمتلك أعدادا هائلة مـن الأسـاتذة فـي مختلـف الكليـات والتخصصات بما يفوق الكثير من البلاد المتقدمة في العالم،

وأصبح المستوى العلمي الحقيقي لكثير من هؤلاء الأسـاتذة مشكوكًا فيه. وأصبحت محاولة تغيير هذا القانون الذي أطاح بالبحث العلمي بالجامعة لا تلقى استحسانًا أو اسـتجابة مـن أعضاء هيئة التدريس الذين تربوا وتعودوا علـى الحصـول على أكبر المناصب الأكاديمية بدون مجهود علمي مبتكـر، وعلى أعلى المناصب القيادية، التي أصبحت كلها بـالتعيين، بالاتصالات الشخصية والوساطة والتزلف لرئيس الجامعـة ووزير التعليم. وهكذا حطم هذا القانون ركنًـا أساسـيا فـي الجامعة، وهو البحث العلمي، فالفارق الأساسي بين مـدرس المدرسة الثانوية والمـدرس الجـامعي أن الأخيـر عملـه الأساسي هو البحث العلمي بجانب التدريس للطلبة.

وقد شهدت فترة الانفتاح هجرة مؤقتة لأعداد كبيرة من أساتذة الجامعة ذوي الوزن الثقيل خاصة في مختلف العلـوم الإنسانية، حيث إنه لم يكن هناك بديل أمريكي أو أوروبـي مناسب للجامعات الناشئة في دول الخليج والمغرب العربـي، أما بالنسبة للعلوم التكنولوجيـة والبيولوجيـة فكـان عـدد المعارين أقل بكثير لسببين، أولهما تأخر افتتاح هذه الكليـات مقارنة بكليات العلوم الإنسانية، وثانيهما وجود بديل غربـي

لهذه الوظائف. وقد أدت هذه الإعارات إلى تـدهور كبيـر ونقص حاد في عدد كبار الأسـاتذة البـاحثين ذوي التقاليـد العلمية العريقة، مما أدى لهبوط فـى المسـتوى الأكـاديمي والبحثي لأقسام عديدة في الجامعات الكبرى. وقد كان ضغط الحاجة المادية الناتج عن التضخم الكبير المفاجئ بعد الانفتاح سببا رئيسيا في هذه الهجرة. وقد تسبب ذلـك أيضـا فـي انطلاق الأساتذة الباقين في مصر للبحث عـن أعمـال فـي جامعات أخرى، أو غيرها من الأعمال خارج الجامعة، حتى يستطيعوا مجابهة متطلبات الحياة المتزايدة بسـرعة فائقـة، والضغط الكبير للاستهلاك المتمثل في الكـم الهائـل مـن الإعلانات عن سلع مختلفة، وما يشـاهدونه مـع زملائهـم العائدين من الإعارة. ومعظم المعارين مـن جيـل الـرواد استمروا فى العمل هناك لسنوات طويلة وعادوا ليتقاعدوا في مصر. ويقول د. إبراهيم بيومي مدكور أنه حين عـاد مـن بعثته في السوربون إلى كلية الآداب وجد بهـا عـددا مـن فطاحل الأساتذة على رأسهم طه حسـين ومصـطفى عبـد الرازق وأحمد أمين وأمين الخولي وعبد الوهاب عزام. وكان طه حسين عميد الكلية، ويعلق د. مدكور على مستوى طلاب

الدراسات العليا في كلية الآداب بعد أن عاد إليها بعد غيبـة في العمل النيابي سنوات طوال بأن المستوى يهبط عاما بعد عام حتى أصبح مستواهم أقل من مستوى الطالب في السـنة الثانية في مرحلة الليسانس.

وفي عام ١٩٨٢ بدأ الأهرام الاقتصادي حملة استمرت عدة أسابيع على البحوث التي تجرى في الجامعات بتمويـل أمريكي لكل شيء في مصر بأيـدي البـاحثين المصـريين وإشراف أساتذتهم في معظم الأحيـان و بعـض الأسـاتذة الأمريكيين في أحيان أخرى. وقـد شـبهت المجلـة هـذه المجموعة من البحوث بأنها تكفي لأن تؤلف كتابـا ممـاثلا لكتاب وصف مصر الذي ألفه العلماء الفرنسيون في أقل من ثلاثة أعوام أثناء الحملة الفرنسية.

وقد ساعد على تدهور سمعة الجامعة في ذلك الوقـت بعض الأحداث الفردية التي قد لا تعني الكثير، لكنهـا تقـدم مثالاً واضحا للفساد. فقد كان دخول جمال أنور السادات كلية الهندسة بعد تغيير نظم الدخول عن طريـق Gce o level فتحا جديدا في الجامعة، وكان حصول السيدة جيهان السادات على الماجستير وسط ضجة إعلامية هائلـة، تبعهـا تعيـين

رئيس الجامعة رئيسا لمجلس الشعب وعميـد كليـة الآداب رئيسا لمجلس الشورى، مما أعطى انطباعا عاما بـأن هـذا مكافأة الماجستير. وسواء صدق هذا القول أم لم يصدق فإنه كان بمثابة تشجيع واضح على عدم الالتزام بالقيم الجامعيـة، وكانت المشاكل التعليمية التي قابلها جمال السادات في كليـة الهندسة، والتي نتج عنها إبعاد د. محمد صالح وتصـدي د. عبد العظيم أنيس لهذا الفساد، بمثابة تحريض واضح علـى استمرار السماح بالفساد والتخلي عن الأكاديميـة الجامعيـة الصارمة.

وقد جاء في تقرير اليونسكو عن جامعة القاهرة لعـام ١٩٨٣ بأن مباني الجامعة يمكنها استيعاب ٣٥٠٠٠ طالـب بينما يوجد بها ١٥٠٠٠٠ طالب، وفي كلية الطـب العريقـة ذات السمعة القوية في العالم في النصف الأول مـن القـرن العشرين يوجد ١٧٠٠ طالب في المكان المخصص لمـائتي طالب فقط. وكانت تكلفة تعليم طالب الهندسة أثنـي عشـر جنيها إسترلينيا في العام مقارنة بألف جنيـه فـي أمريكـا. وانخفض العام الأكاديمي من ٢٦ أسبوعا إلى ٢٠ أسـبوعا فقط بعد خصم إجازة نصف السنة والأعياد، مع العلـم بـأن

العام الأكاديمي في الغرب ٣٦ أسبوعا. ويحتوى تقرير اليونسكو أيضا على البرنامج العلمي لجامعة القاهرة، والذي قيل إنه متأخر حوالي ٢٠ عاما عن الغرب.

وازداد تدهور الجامعة المصرية حين فتحت كليات القمة أبوابها الخلفية للتحويل من جامعات الخرطوم وحلب وأوربا الشرقية للطلبة الفاشلين الذين لم يحصلوا على المجموع المناسب في الثانوية العامة.

وفي عام ١٩٨٤ عقد المؤتمر الحادي عشر لنوادي أعضاء هيئة التدريس في الإسكندرية، واقترح بعض التعديلات على قانون الجامعة، ركز فيه على مبدأ استقلالية الجامعة وطالب بأن يكون المجلس الأعلى للجامعات هيئة استشارية، وأن تكون جميع المناصب الجامعية بدءا من رئيس القسم حتى رئيس الجامعة بالانتخاب، وطالب بضمان حرية الرأي والتعبير والنشر والاجتماع بالجامعة، وعدم جواز نقل أعضاء هيئة التدريس أو إحالتهم للتقاعد، إلا بناء على طلب مسبب من مجلس الجامعة بعد موافقة مجلس القسم والكلية، إلا أن جميع هذه التوصيات لم يؤخذ بها.

وفي عام ١٩٩٤ صدر تعديل على قـانون الجامعـة عرض في جلسة مسائية لمجلس الشعب، وقـد ألغـى هـذا القانون انتخاب العميد، وهي الحسنة الوحيدة الموجودة فـي القانون الذي صدر في عهد السادات، وأصبح العميد يعـين من رئيس الجامعة، وهو ما يعني أن وزير التعليم هو الـذي يعين رؤساء الجامعات والعمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام.

وقد شمل تغيير القانون مد خدمة الأستاذ المتفرغ مدى الحياة مما كفل للأساتذة تقاضي آخر مرتب لهم طوال حياتهم مع الاحتفاظ بحقهم في العلاج على حساب الجامعـة مـدى الحياة.

وفي عام ٢٠٠٠ تقدم وزير التعليم بمشـروع قـانون جديد للجامعة، وأعلن عدة مرات في جميع الصحف وكـذلك للجامعيين أن المشروع سوف يناقش على مسـتوى الأقسـام والكليات لأخذ الرأي قبل عرضه على مجلس الشعب الجديد. إلا أن مادتين فقط من مشروع القانون قد تم عرضهما علـى مجلس الشعب والموافقة عليهما على عجالـة شـديدة قبـل مناقشة القانون في الجامعة، مما يعني أن وزير التعليم العالي والحكومة لا يهمها في قليل أو كثير أن يأخذ رأي أعضـاء

هيئة التدريس في قانون الجامعة، ويعني أيضـا أن وعـود وتصريحات وزير التعليم العالي بشـأن القـانون لـم تكـن صادقة، وهو شيء مؤسف من أستاذ جامعي مخضرم.

وأولى المواد نصت على تنظـيم التـدريس داخـل الجامعة بحيث يقوم الأساتذة المتفرغون بالتدريس للدراسات العليا فقط، ويعتبر هذا التعديل الذي أقره المجلـس الأعلـى للجامعات ثم مجلس الشعب تدخلاً صريحا في أدق تفاصـيل العمل الجامعي، الذي يجب أن يترك لمجلس كل قسم ليحـدد الأساتذة المناسبين لتدريس كل مادة للطلبة والدراسات العليا. ومن بديهيات التعليم الجامعي في أي جامعة محترمة أن يقوم كل قسم بتحديد المناهج ومن يقوم بتدريسها، ويقوم بتغييرها عندما يرى ذلك، ولمجلس الكليـة الحـق فـي التوجيـه أو الاعتراض على مجلس القسم حين يرى أن البرنامج العلمـي غير مناسب، أما أن يأتي وزير التعليم ليحدد المـواد التـي تدرس ومن يقوم بتدريسها، فهذا تـدخل يفـوق أي تصـور بالنسبة لفلسفة التعليم الجامعي، وتكمن المشكلة فـي أن مـن سلطة وزير التعليم كرئيس للمجلس الأعلى للجامعات حسب القانون الحالي التدخل في كل شيء، بالرغم مـن أن ذلـك

مخالفًا للدستور الذي تنص مادته الثامنة عشر على استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي. ومن هنا تتضح أهمية أن يتغير القانون وأن تكون وظيفة المجلس الأعلى للجامعات هي المتابعة والتخطيط وإرسال المقترحات للجامعات، فتقرر كل جامعة تنفيذ ما تراه مناسبا منها. والمادة الأخرى نصت على إحالة الأساتذة بعد سن السبعين إلى المعاش. وقد كان من نتيجة هذا التغيير أن انخفض دخل الأساتذة فوق السبعين انخفاضا ملحوظًا. ولم تكن مشكلة هذا القانون هي تحديد سن المعاش، وإنما أنه وضع معظم الأساتذة في ظروف اقتصادية صعبة، وأفقدهم حق العلاج في مكان لائق على حساب الجامعة، ومعظمهم أحوج ما يكون للعلاج في هذه المرحلة من العمر، ولمحاولة إنقاذ الموقف ومجابهة حالة السخط العام بين الأساتذة قرر المجلس الأعلى للجامعات إنشاء صندوق لمعاونة الأساتذة بدفع مبلغ بسيط لا يعوض نقص المرتب، ولا يعلم أحد كيف وإلى متى سوف يستمر هذا الصندوق الذى قد تنصب موارده متى يحين الحين، وسارعت الأقسام بطلب المد للأساتذة الذين بلغوا السبعين، وهو ما سمح به القانون، حتى لا ينخفض دخلهم المتواضع. وهكذا أدى

الاستعجال في تغيير مادتين من القانون قبل مناقشته إلى حالة من البلبلة والسخط لن توفر شيئًا للدولة، ولن تسـتفيد منهـا الجامعة ولا التعليم. فمن المؤكد أن هناك كثيرا من الأساتذة في هذه السن كان من الممكن أن تستفيد الجامعة من عطائهم وخبرتهم. وقد بدأت تظهر آثار القانون فى انخفـاض حـاد للدخل المتواضع للأساتذة ومشاكل كبيرة خاصـة بعلاجهـم على نفقة الجامعة، وأصاب الإحباط الجميع من سوء تصرف الوزير وعدم وفائه بالوعد الذي قطعه على نفسـه بعـرض مشروع القانون على الأقسام والكليات. وقد نشرت الصحف مقالات مهمة كثيرة بخصوص هذا التعديل المفاجئ لمـادتين من القانون هاجمت فيها الوزير علـى اسـتبداده، ورفعـت قضايا لعدم دستورية هذا التغيير في القانون، ووقـف كبـار المحامين من أساتذة الجامعة في المحاكم ضد قانون الجامعة، وتنظر المحكمة الدستورية العليا حاليا مدى دسـتورية هـذا القانون الذي تم تغييره. وإنه لوضع مؤسف أن يقوم وزيـر التعليم بالرغم من اعتراض بعـض الأصـوات الجامعيـة المحترمة من أعضاء المجلس كالدكتور حملي نمـر رحمـه الله، وكذلك اعتراض الغالبية من أعضاء هيئة التدريس على

القانون – بالتقدم بالقانون لمجلس الشعب في جلسـة واحـدة تمر دون دراسة كافية. ألم يكن من الحكمة الانتظـار حتـى يصدر القانون متكاملا؟ فلم العجلة في إجراء تعـديل ليبقـى باقي القانون في درج الوزير؟ هل مستقبل الجامعـة لا يهـم أحدا من المسؤولين حتى يدرسوا تغيير القانون بما فيه صالح التعليم الجامعي في مصر، ويهتموا بمادتين لن تصلح التعليم الجامعي وإنما تثيران الإحباط بين الجامعيين؟.

أما بالنسبة لمشروع القانون الذي مـن المفتـرض أن يعرض على مجلس الشعب في الدرة الجديدة بعـد انتخـاب مجلس الشعب الجديد، فيحتوي على نفس القـوانين المقيـدة لاستقلال الجامعة مع إعطاء المجلس الأعلى للجامعات سلطة تنفيذية أكبر. وإذا تركنا استقلال الجامعة جانبا، فإن مشروع القانون لم يحاول أن يغير شيئًا يساعد على إحيـاء النهضـة العلمية والبحث العلمي في الجامعة، وإحياء المنافسة العلمية، وإعادة هيكلة الأقسام العلمية.

وقد فوجئ أساتذة الجامعات بأن د. نجيـب الهلالـي جوهر رئيس جامعة القاهرة – أعرق الجامعات المصرية – يتدخل بالجامعات تدخلاً سافرا في انتخابات مجلس الشـعب

بالدعاية لأحد المرشحين للمجلس من كبار رجال الأعمـال، وذلك بدعوته للاجتماع بمجلس جامعة القاهرة الموقر الـذي يتكون من عمداء الكليات ونواب رئيس الجامعة فـي قاعـة لطفي السيد لشرح مشروعات لتنمية المحافظة التي تقع فيها – الجيزة – وكنت أتوقع أن يقوم السيد المرشح بالتبرع بعدة ملايين للجامعة لتطوير مكتبتها أو معامل كلية من الكليات أو ما شابه ذلك فتشكره الجامعة بخطاب رقيق، وقد تضع لوحة صغيرة تشير إلى أن السيد فلانا قد تبرع بإنشاء أو تطـوير هذا المكان. وقد يقوم المرشح بنشر خطاب الشـكر كـإعلام مدفوع الأجر في الصحف للدعاية لنفسـه، أمـا أن يظهـر المرشح مع العمداء في قاعة مجلس الجامعة، ثم ينشر فـي صفحة كاملة في كبرى الصحف المصرية كتحقيق إخبـاري وهو يشرح للعمداء نظرياته في حل مشاكل الجيزة فإن هـذا يكون تعديا شديدا على هيبة الجامعـة وحريتهـا وكرامـة أساتذتها. مما لا شك فيه أن ذلك ما كـان مـن الممكـن أن يحدث لو أن هؤلاء العمداء كانوا منتخبين. وبفرض أن رجل الأعمال يود التبرع للجامعة – وهو أمر محمود يشكرك عليه – فقد كان على الجامعة العريقة أن تؤجـل قبـول التبـرع

والاجتماع بالمرشح أسبوعا واحدا حتى تنتهي الانتخابات، وحتى لا يظهر رئيس جامعة القاهرة ومعه عدد من العمداء في مظاهرة إعلامية لتأييد أحد المرشحين. وقد آثار هذا الحادث موجة غضب عارمة في جميع الأوساط الجامعية، وكتب الدكتور يحيى طراف فى جريدة "الأهرام" تحت عنوان "أسجل اعتراضي" يعترض بشدة على هذا الحدث الخطير الذي اجتمع من أجله رئيس جامعة القاهرة مع ٤٥ عميدا وأستاذًا ليبدو كأنه مظاهرة تأييد من جامعة القاهرة لأحد المرشحين، وهو حدث لم يسبق له مثيل في التاريخ الجامعي المصري، وقد كتب فى نفس الموضوع عدد من الصحفيين المهتمين بشئون الجامعة، منهم الأستاذ سلامة أحمد سلامة والأستاذ لبيب السباعي الذي كتب مقالاً بعنوان "بفلوسي يا أساتذة" والأستاذ حازم هاشم الذى كتب مقالين سجل فيهما اعتراضه بشدة. والمقال الرائع للأستاذ فهمي هويدي. وفي هذا الشأن أعود باللوم الشديد على مجلس الجامعة ورئيسها للتعريض بسمعة الجامعة العريقة، والزج بها في دوامة الانتخابات، وهي التي يجب أن تحمل لواء الأكاديمية في هذه البلاد وتبتعد كجامعة عن التأييد أو الدعاية لأي مرشح تحت

أي ظرف من الظروف. والغريب أن رئـيس الجامعـة لـم يتفضل بشرح موقفه والدفاع عما حدث، ولم يصدر وزيـر التعليم بيانًا عما حدث وكأن شـيئًا لـم يكـن. وقـد ذهـل الجامعيون عندما شاهدوا في إحدى الصحف اليومية الكبرى، بعد بضعة أسابيع من موجة الاستياء العارم تحقيقًا صـحفيا آخر في قاعة الاجتماعات بالجامعة باشتراك رئيس الجامعـة ومحافظ الجيزة مع المرشح بعد نجاحه فـي حملـة دعائيـة كبرى لإصلاح الجيزة. ونحن كجامعيين أكاديميين يجـب أن نشارك في إصلاح الجيزة مـن أولويـات، أمـا الاجتمـاع للتصوير والخطب، فمما لا شك فيه أنه عمل دعائي سياسي بعيد عن الأكاديمية.

والنقطة الثانية، إذ كان السيد المرشح قد تبرع للجيزة، ففي هذه الحالة كان يجب أن يعقد الاجتمـاع عنـد محـافظ الجيزة، ويدعي بعض الأساتذة المطلوب استشارتهم، أمـا إذا كان تبرعه للجامعة، ففي هذه الحالة يجب أن يجتمع مجلـس الجامعة للنظر في قبول التبرع، كما تقضى التقاليد الجامعيـة لجامعة القاهرة، التى سبق أن تلقت تبرعات ضـخمة تمـت الموافقة عليها كلها، هذا ما يجب أن يحدث أولاً ثـم يقـرر

المجلس أوجه صرفها أو الموافقة على الغرض الـذي حـدد المتبرع، وعلى الجامعة أن تعلـن حجـم التبـرع وتشـكر المتبرع، ويتضح من ذلك أن المكـان المناسـب لإصـلاح الجيزة هو مكتب المحافظ الذي يمكن أن يستعين بمن يـراه من الأساتذة، أما الجامعة الأكاديمية فلا يجب أن تنزلق إلـى هذه المتاهات، ونحن لا نعلم حتى لحظة كتابة هذه الكلمـات هل تبرع سيادته لجامعة القاهرة؟ وما هو المبلغ الذي دفعـه للجامعة؟ وهل كان التبرع مشروطًا بالصرف علـى أوجـه معينة؟ أم أن الجامعة سوف تحدد ذلك؟.

ومن الأمثلة المهمة على تـدهور اسـتقلال الجامعـة تسخير المجالس الجامعية لنفاق رجال الحكومـة، فـالجميع يذكر الكارثة العلمية والخلقية التي لم يسبق لها مثيـل فـي تاريخ جامعات العالم عندما قرر مجلس جامعة الإسـكندرية العريقة عام ١٩٩٢ ترشيح رئيس وزراء مصر الأسـبق د. عاطف صدقي – وكان لا يزال في منصبه في ذلك الوقت – لنيل جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية، وكان نص خطاب الترشيح ما يلي:

" قرر مجلس جامعة الإسكندرية في جلسته يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩١/١٢/٣١ ترشيح الدكتور عاطف صدقي عالم الأمس واليوم رئيس مجلس الوزراء لنيل جائزة الدولة فـي العلوم الاجتماعية، والعزيز على قلب كل مصـري". هكـذا كان نصر قرار مجلس جامعة عريقة، وهذه كانت مبرراتـه للحصول على الجائزة. وأعتقد أن ترجمة هـذه المبـررات كانت كفيلة بجعل مجلس جامعة الإسكندرية أضـحوكة فـي العالم كله، الذي تتخذ فيه القرارات والترشيحات العلمية بناء على قواعد أكاديمية صارمة لا يدخل فيها أنه عزيـز علـى قلب كل مصري، وكنت أتصور أن تكون مبررات الترشيح دراسة أكاديمية لإنتاجه العلمي، حتى لو كان إنتاجه يسـتحق نيل الجائزة فعلاً، فإنه كان من واجب الجامعة وإبعادا لشبهة التزلف لرئيس الحكومة ألا تقوم بترشيحه إلا بعد أن يتـرك منصبه.

وفي نفس الإطار قام مجلس جامعة المنيـا، وكـذلك مجلس جامعة قناة السويس بترشيح الـدكتور أحمـد فتحـي سرور رئيس مجلس الشعب في نفس العام لجـائزة الدولـة التقديرية، وقد سارعت جامعتا أسيوط والزقـازيق بترشـيح

الدكتور علي لطفي رئيس مجلس الوزراء الأسـبق عضـو مجلس الشورى لنيل الجائزة التقديرية.

ونال الثلاثة الجوائز، وكان ذلك حدثًا تاريخيا لم يسبق له مثيل في العالم، أن ينال رئيس الوزراء ورئـيس مجلـس الشعب جائزة علمية، وهما لا يزالان في منصبيهما، وثارت موجة عاتية من الاحتجاج الصاخب في الأوساط الجامعيـة والصحف، ولكنها ذهبت – كالعادة – دون طائل!.

يجرنا هذا إلى الأسلوب الذى يـتم بـه تكـوين هـذه المجالس التي أهدرت أكاديمية الجامعة، فالعمـداء معينـون والكثيرون منهم يختارون لأنهم مطيعـون وولاءهـم الأول لمدير الجامعة ووزير التعليم الذي اختارهم.

ولو كانت المعايير العلمية تطبق في ترشيحات مجالس الجامعات للجوائز والتكريم، لكان من الصعب على رئـيس أي جامعة تمرير ترشيح أي من هـؤلاء للجـائزة، ولكـان الأصعب بالطبع جمع رئيس جامعة الأساتذة بهـدف تأييـد مرشح لمجلس الشعب. ويزعم وزراء التعليم تبريـرا لمبـدأ تعيين العمداء أنهم في حالة انتخابهم سوف ينصاعون لطلبات الأساتذة طمعا في إعادة انتخابهم، ولم كان هذا المبرر مقبولاً

لوجب إلغاء الانتخابات، بل وإلغاء مبـدأ الديمقراطيـة فـي العالم، لأن عضو مجلس الشعب سوف ينحاز لمن ينتخبـه، وعضو مجلس إدارة النادي سوف ينحـاز لمـن انتخبـوه. وأعتقد أنه من الأكرم أن يعلن الوزراء ورؤساء الجامعـات المنحازون دائما لمبدأ التعيين أنهم يريدون السلطة في أيديهم، ويؤيدون الدكتاتورية بدلاً من التمسح في أعذار واهية تؤيـد مبدأ التعيين. وإذا كانت الدولة قد قامت بـإجراء انتخابـات نيابية حرة ونزيهة في معظم الدوائر الانتخابية عام ٢٠٠٠، و إذا كان الشعب قد اختار ممثليـه، وإذا كانـت المجـالس الشعبية تشكل بالانتخابات، وأعضـاء الأنديـة والاتحـادات الرياضية والجمعيات الخيرية يقومون بانتخاب ممثليهم، أليس لأساتذة الجامعة الحق في انتخاب عمـدائهم بـل ورؤسـاء جامعاتهم إذا توخينا روح الديمقراطية فيما يسير عليه عمـل الجامعات.

تطور قانون الجامعات خلال قرن

عندما نلقي نظرة على تطور القوانين الجامعية عبـر قرن، نجد أن مشروع الجامعة الأهلية وقانونها الذي طبـق فعلاً كان يتميز بقدر كبير من الحرية والاستقلالية للجامعـة، وعندما أنشئت الجامعة المصرية الحكومية كـان مشـروع قانون إنشائها ليبراليا عظيما، لكن الحكومة في العشـرينات من هذا القرن قيدت حريـة الجامعـة الحكوميـة الوليـدة، ووضعتها تحت سيطرة وزير المعارف إلى حد كبير، وبعـد سقوط وزارة إسماعيل صدقي في منتصف الثلاثينات تغيرت القوانين الجامعية لتتمتع بأكبر قدر من الاستقلالية حتى عـام ١٩٥٤، وفي هذه الفترة كان الإنتـاج الأكـاديمي والبحـث العلمي على مستوى يقـارب المسـتوى العـالمي، وكانـت الجامعة ضالعة في الحياة السياسية فى مصر برأيها أسـاتذة وطلاب، ومنذ عام ١٩٥٤ فقدت الجامعـة فقـدت الجامعـة استقلالها تماما، وأصبحت بالكامل تحـت سـيطرة وزيـر المعارف، بل وتحت سيطرة أجهزة الأمن المختلفـة، إلا أن التقدم الأكاديمي استمر بنسبة لا بأس بها في الكليات العملية

أما بالنسبة للكليات الخاصة بالدراسات الإنسانية فكانت القيود الشديدة على الحريات عائقًا في طريق البحث العلمي.

وفي عصر السادات أعطى تغيير قـانون الجامعـات قدرا من الحرية والاستقلالية للجامعات، لكنه أطاح بالكامـل بالنظام والتقاليد الأكاديمية، مما أسفر عن انخفاض شديد في المستوى العلمي والبحثي في الجامعة.

ومنذ منتصف التسعينات فقدت الجامعة الجزء البسيط الباقي من الحرية بإلغاء انتخاب العمـداء، واسـتمر الحـال بالنسبة للبحث العلمي المتردي كما هو عليه.

ولا يبدو أن التغييرات التي حدثت عام ٢٠٠٠ و كذلك مشروع القانون المقترح سوف تؤدي إلى خطوة إيجابية نحو ارتفاع المستوى الأكاديمي والبحـث العلمـي، أو إعطـاء الجامعة بعضا من الاستقلالية، بل ربما تكون خطـوة إلـى الوراء.

وقد أنشئ المجلس الأعلى للجامعات في عهـد وزارة الوفد بناء على اقتراح طه حسين عام ١٩٥٠، وكان المجلس يقوم بالتنسيق بين الجامعات واقتراح سياسات عامة، ولم يكن له دور تنفيذي للحفاظ على استقلال الجامعات، وفـي عـام

١٩٥٤ أصبحت رئاسة المجلس لأقدم مديري الجامعات وفي عام ١٩٦٣ أصبحت الرئاسة لوزير التعليم العـالي. وهكـذا أصبح المجلس الأعلى للجامعات هو المهيمن تمامـا علـى الجامعات، فرئيسه هو الوزير، وهو الـذي يعـين مـديري ووكلاء الجامعات وأعضاء المجلس، ويعين أيضا الأعضـاء من الخارج، وأصبحت قرارات المجلس الأعلى نافذة وملزمة للجامعات، وتم توسيع صلاحيات المجلس ليصدر قـرارات تنفيذية، وهكذا فقدت الجامعة استقلالها بالكامـل وأصـبحت مجالس الأقسام والكليات والجامعات لا سلطة حقيقيـة لهـا وإنما الأمر كله في يد الوزير. وبذا أصبحت الجامعات كلها متطابقة واختفى التميز، والابتكار، وأصبح من حق المجلس أن يؤلف لجانًا فنية لبحث أي موضوعات جامعيـة واتخـاذ قرار فيها. وفي عام ١٩٧٢ وسعت اختصاصـات المجلـس الأعلى للجامعات فأصبح يحدد نظام الدراسـة والامتحانـات والدرجة العلمية ورسم سياسية الكتب والمـذكرات وأصـبح يضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح للكليـات، وهكـذا تحول الجهاز الذي أنشأه طه حسين لدراسة أحوال الجامعات وتقديم اقتراحات ترفع من مستوى البحث العلمي والتعليم إلى

جهاز تنفيذي يقترح ويوافق وينفذ، بل ويتابع تنفيذ قراراتـه، فأين هي الجامعة المستقلة، وهى الآن تحت رحمـة وزيـر سياسي يتحكم في كل شيء، بل ويريد قانونًا جديدا يوسع به سلطات المجلس الأعلى للجامعـات لتـذهب حريـة الفكـر واستقلال الجامعة إلى الجحيم.

وقد كتب لويس عوض في كتاب "الجامعة والمجتمـع الجديد" ما نصه "حديث التعليم طويل وفي الكلام عـن الكـم والكيف لا بد أن نتعرض لبعض القضايا التي ما زالت تناقش حتى اليوم في بلادنا، وفي اعتقادي أن الجدل سيشتد حولهـا في قابل الأيام مع تطوير حجم التعليم الجامعي ونوعه ومـع تطوير حجم اقتصادنا ونوعه ومع تطوير حجم ثقافتنا ونوعها "ويعتبر لويس عوض أن الحرب كانت سجالاً بـين فلسـفة المدارس العليا وفلسفة الجامعة، حيث كانت المدارس العليـا للمعلمين خاصة بمثابة الصنابير التى يتم بها غسـيل المـخ المطلوب لشباب البلاد بحيث يعزلون تماما عن تيار الفكـر الاستقلالي النابع مـن الجامعـات. ويبـدو أن الحكومـات المصرية المتعاقبة قبل بعد الثورة وحتى يومنا هـذا كانـت دائما متحيزة لنظام المدارس العليـا، لكـن تحـت مسـمى

الجامعة، لأن فلسفة الجامعة القائمة على الاستقلال والحريـة في العمل والتفكير والبحث للأساتذة والطـلاب قـد تسـبب مشاكل لهذه الحكومات هي في غنى عنها، واضح أن الأعداد الهائلة من القوانين والنظم التي تكبل الجامعـة قـد حولتهـا بالفعل إلى ما يشبه المدرسة العليا التي لها ناظر قـد يطلـق عليه مجازا اسم وزير التعليم.

المرأة المصرية والجامعة

يعتبر التبرع الكبير بالأراضـي والأمـوال لجامعـة القاهرة من الأميرة فاطمة اسماعيل ابنة الخديوي إسـماعيل من أكبر العوامل التي ساعدت على إنشاء الجامعـة وبـدون هذا التبرع الضخم ربما كان افتتاح الجامعة قد تـأخر لعـدة أعوام وربما لم تكن لتظهر مباني الجامعة وحدائقها بالمظهر العظيم الذى نفخر به. ويعنى ذلك أن المرأة المصـرية دور أساسي في تكوين وإنشاء الجامعة المصرية.

كان معظم من ساهموا في إنشـاء الجامعـة الأهليـة وطالبوا بعد ذلك بإنشاء الجامعة الحكومية من مؤيدي تحرير المرأة ومنحها الحق في التعليم حتى أعلى المستويات. فكـان مصطفى كامل وقاسم أمين ولطفي السـيد وسـعد زغلـول وغيرهم كبار الدعاة لإنشاء الجامعة. وبعد افتتاحهـا طلـب بعض العمداء عام ١٩٢٥ قبول الفتيات الحائزات على شهادة ثانوية لكن لطفي السيد تردد في قبول هذه الفكـرة وخشـي معارضة شعبية وحكومية انضمام الفتيات للجامعة، لكنه قرر قبول الفتيات معتمدا على أن قانون الجامعة لا يـنص علـى

قبول جنس معين. وهكذا التحقت الطالبات بالطـب والعلـوم والآداب والحقوق. وبالرغم من أن الأصوات قد علت بعـد ذلك تحارب فكرة الاختلاط الجامعي، إلا أن العجلـة دارت وأصبح دخول الفتيان الجامعة حقًا مكتسبا لا يمكن الرجـوع عنه، وبمرور الوقت ازدادت نسبة الفتيات الجامعيات حتـى أصبحت ٥٠% أو أكثر في بعض الكليات.

وبدأ انضمام الخريجات لهيئة التدريس بتعيين سـهير القلماوي معيدة في كلية الآداب. وخلال الخمسـة والسـبعين عاما التي مضت منذ افتتاح الجامعة المصرية، نادت كثيـر من الأصوات في الشارع المصري وعلى صفحات الجرائـد وحتى في مجلس النواب مطالبة بمنع الاختلاط في الجامعة، لكن الأصوات الجامعية العاقلة وقفت بالمرصاد لهذا الفكـر الرجعي الذي يريد أن يضع المرأة وحدها فى تعليم منفصـل تمهيدا لمنعها من العمل، ثم التوقف عن تعليمها في الجامعـة إلا في كليات معينة، وقد كان طه حسين واطفي السيد رائدين في التصدي لهذا التيار الرجعي، ووقفا بكل قـوة وصـلابة للدفاع عن حق المرأة في التعليم بجانب الرجل وحقهـا فـي الوجود في المجتمع حتى تنمو شخصيتها وتكتسب حقوقهـا

الكاملة كمواطنة مصرية. ووقف طه حسين بشـجاعة ضـد محاولة تدخل الأزهر في الجامعة وأعلن أن الجامعة مستقلة و أن طلبة الجامعة قادرون على فهم دينهم دون مسـاعدة أو وصاية من الأزهر.

الطلاب وقانون الجامعة

سمح القانون بتكون اتحادات الطـلاب عـام ١٩٢٦، وكانت الاتحادات تمثل الواقع الحزبي للطبقة الوسـطى فـي مصر فكان أكثرها عددا حزب الوفد، وكان الشيوعيون وكل الطوائف اليسارية والإخوان المسلمين ومصر الفتاة أقل عددا لكن أكثر تنظيما. وكان قـانون الجامعـة يسـمح بالنشـاط السياسي داخل الجامعة ولا يسمح بوجـود الشـرطة داخـل الحرم الجامعي، وكانت القضية الوطنية الخاصة بـالاحتلال البريطاني القضية الأساسية التى اجتمع عليها جميع الطلاب. كانت الانتفاضة الطلابية عام ١٩٣٥ ثم عام ١٩٤٦ عـاملاً أساسيا في عودة الوفد للحكم، ثـم توقيـع معاهـدة ١٩٣٦، وعودته أيضا عام ١٩٥٠، وإلغاء المعاهـدة وبـدء الكفـاح المسلح ضد الإنجليز.

وكان لهذا الدور الوطني الكبير الذي لعبه الطلاب أثر كبير في تأجج الشعور الوطني، والذي أدى في النهاية إلـى انهيار نظام الحكم والتمهيد لقيام ثورة ١٩٥٢، وبعد الثـورة أسست حركة الضباط حزبها المسمى بهيئة التحرير، وانضم

له بعض الطلاب عن اقتناع وبإيمان بالثورة أو عن طريـق الإغراءات المادية والعينية لهم، واتضح أن هذا الحزب يفتقر إلى القيادة، وأن أغلب المنضمين له لا يؤمنـون ولا حتـى يعرفون مبادئ هذا الحزب، وبالرغم من المساعدات الضخمة من الحكومة والأمن لهيئة التحرير داخل الجامعة لم تنل أيـة شعبية أو موقعا، وبإلغاء الأحزاب والتنظيمات السياسية فـي مصر عامة ومنع العمل السياسي في الجامعـة عـام ١٩٥٤ انتهى أيضا دور هيئة التحرير بعد ذلك عـام ١٩٥٧ لينشـأ تنظيم الاتحاد القومي.

ولم يمارس الطلاب منذ ذلك التاريخ عمـلاً سياسـيا داخل الجامعـة، ومـلأ الفـراغ السياسـي فـي الجامعـة الانتصارات التي حققتها الثورة في سنوات الأولى. وكثفـت الثورة الدعاية داخل الجامعة بعد الانتصار السياسـي الـذي حققته الحكومة ضد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، واسـتمرت النشوة حتى حدث انفصال مصر عن سوريا. وقـد تنبهـت الثورة إلى مخاطر الفراغ السياسي فـي الجامعـة، وكـان الاتحاد الاشتراكي في طور الإنشاء كبديل للاتحاد القـومي، وفعلاً تكونت لجان للاتحـاد الاشـتراكي داخـل الجامعـة،

وأنشئت منظمة الشباب والمعاهد الاشتراكية لتلقين الطلاب الفكر الاشتراكي، وبدا للجميع أن منظمة الشباب قوة سياسية كبرى تتكون من شباب يؤمن بالأفكار الاشتراكية وبنظام الحكم الناصري، لكن هذه المنظمة لم تستطع أن تدافع عن الحكومة ولا حتى عن عبد الناصر عندما اشتعلت ثورة الطلاب في ربيع عام ١٩٦٨ حين خرجوا للشوارع في كافة أنحاء الجمهورية، ولم تستطع الحكومة السيطرة على الموقف إلا بعد استخدام العنف الشديد الذي وصل إلى حد استخدام الطائرات لإيقاف المظاهرات والانتفاضة التلقائية دون أي تنظيم سياسي، مما اضطر عبد الناصر إلى إعادة محاكمة قيادات الطيران وأن يعلن بيان ٣٠ مارس الذي وعد فيه الشعب بإجراء تغييرات ديمقراطية، وكانت هذه المظاهرات التي بدأت من جامعة القاهرة هي المرة الوحيدة التي هتفت فيها جموع الشعب ضد عبد الناصر وحكمه منذ أن استتب له الحكم عام ١٩٥٤. والغريب أن هؤلاء الطلاب هم أنفسهم الذين خرجوا للشوارع في ٩ و ١٠ يونيو وقبل أقل من عام يطالبون عبد الناصر بالبقاء في الحكم. وقد أثبتت منظمة الشباب في الجامعة فشلها الذريع حين انفكت أواصرها في

ساعات قلائل فـي ١٥ مـايو ١٩٧١ فيمـا سـمي بثـورة التصحيح.

وقد أدى إيقاف النشاط السياسي تماما في الجامعة إلى ازدهار النشاط الوحيد الذي يمكن أن يكون له واجهة علنية، وهو نشاط الجماعات الإسلامية التي استطاعت أن تسـيطر على الاتحادات الطلابية برغم جميع الإجراءات والضـغوط الحكومية والأمنية ضدهم، وكان هذا التنظيم يزداد قوة كـل يوم لعدم وجود تنظيم آخر مسموح له بالعمل. وهكـذا منـذ أصبح العمل السياسي في الجامعة غير قـانوني منـذ عـام ١٩٥٤ و بعد انتهاء فترة منظمة الشباب، أصبحت الجماعـة الإسلامية القوة الوحيدة الموجودة على المسرح السياسي في الجامعة بالرغم من عدم السماح الرسمي لها بالعمل السياسي.

وقبل عام ١٩٥٤ وبعيدا عن العمل السياسـي كانـت علاقة كثير من الطلاب المجتهدين بأساتذتهم علاقة شخصية وثيقة، وربما يرجع ذلك إلى قلة عند الطـلاب، لكنـه فـي الأغلب كان بسبب تميز أساتذة ذلك الجيل وإعطائهم الوقـت الكافي للجامعة. وعندما نلقي نظرة على كتابات كثيـر مـن المفكرين المصريين، نجد التأثير الشخصي لأحـد الأسـاتذة

واضحا. وربما كان الشيخ أمين الخـولي، الأسـتاذ بكليـة الآداب، من أكثر الأساتذة المصريين في تاريخ الجامعة الذين تركوا بصمة وتأثيرا مباشرا على طلبتهم، فكانـت العلاقـة الوثيقة بالطلبة سببا مباشرا في إيثارهم تخصصا معينًا فـي فرع من فروع المعرفة ومشجعا لهم على الإبـداع. وهنـاك أمثلة كثيرة من طلبته كشكري عياد وأحمد خلـف الله حتـى مصطفى سويف الدارس لعلم النفس وغيرهم كثيرون، ولـم يكن أمين الخولي الأستاذ الوحيد الذي أقام علاقة وثيقة مـع طلبته، فكان يوسف مراد أستاذ الفلسفة اللامع يشجع تلميـذه مصطفى سويف على دراسة علم النفس التجريبي، ليصـبح بعد ذلك رائدا للمدرسة المصرية في هذا الفرع. وقد تعجـب حينما تعلم أن الشيخ أمين الخولي أستاذ الدراسات الإسلامية كان أحد الأساتذة المشاركين فـي لجنـة مناقشـة رسـالة الماجستير في علم النفس الدكتور مصطفى سويف، وقد عبر عن سعادته بالبحث ونتائجه لتلاميذه ومريديه في قسم اللغـة العربية.

ويجسد العلاقة الحميمة بين الطالب وأسـتاذه محمـود أمين العالم، حين يذكر أنه حين قرأ رسالة الدكتوراه الخاصة

بأستاذه عبد الرحمن بدوي بعد نشرها، امتلأ غضـبا علـى أفكاره وقرر الذهاب إليه في المنزل لمحاسبته ومحاكمته على ما كتب. ومثال آخر حين ذهب محمـود العـالم ويوسـف الشاروني ومصطفى سويف طلبة كلية الآداب إلى عميـدهم طه حسين في المنزل ليقرأ العالم له شعره ويقدم الشـاروني قصصه ويحكي مصطفى سويف عن أفكاره في مجال علـم النفس.

وبدأ التدهور يدب تدريجيا في العلاقة بـين الأسـاتذة والطلبة، وكانت زيادة عدد الطلبة سببا مهما في انحسار هذه العلاقة، وكان السبب الآخر هو انشـغال الأسـاتذة بأعمـال أخرى خارج الجامعة وفقدان الكثير منهم للحماس والغيـرة على جامعتهم بسبب القوانين المجحفة. وقد ظل نظام الأسـر الجامعية الصلة الحقيقـة الوحيـدة المتبقيـة بـين الطلبـة وأساتذتهم، وقد أثمر هذا النظام علاقة وثيقة خلال السبعينات وأوائل الثمانينات بين بعض الطلبة المهتمين بالنشاط وقلة من الأساتذة تشعر أن من واجبها الاندماج مع الطلاب وتوثيـق العلاقة معهم. وخلال الخمسـينات والسـتينات ومنتصـف السبعينات كانت ميزانية النشاط الثقافي في الجامعة معقولـة،

والمسرح الجامعي لا يزال نشـطًا، وكانـت المحاضـرات الثقافية الندوات الشعرية والحفلات الموسـيقية والـرحلات للطلبة مدعومة دعما كبيرا من الجامعة، وأذكـر أنـه فـي الإجازة الصيفية عام ١٩٥٧ وبعد انتهاء الدراسة الإعداديـة في كلية العلوم وقبل انتقالي إلى القصر العيني اشتركت فـي معسكر الجامعة في مرسى مطروح لمدة ١٥ يومـا شـاملة السفر بالقطار والإقامة في خيام الجامعة والوجبات الـثلاث والبرامج الترفيهية مساء، وبعض الرحلات حول مطـروح مثل "عجيبة" التي لم يكن لها طريق مرصـوف فـي ذلـك الحين، وكانت تكلفة الاشتراك في المعسكر خمسـين قرشًـا للفرد شاملة كل شيء. وأذكر أيضا أنني سافرت عام ١٩٥٩ في رحلة بالطائرة – نظمتها كلية الطب – لسـوريا ولبنـان شاملة السفر والإقامة في الفنادق والمزارات السـياحية مـع وجبتين في اليوم، وكان اشتراك الرحلة خمسة عشر جنيهـا مصريا للفرد الواحد. بالطبع كانت هذه الـرحلات الثقافيـة والترفيهية مدعومة من الجامعة، وكانت هناك أموال تصرف على الطالب الجامعي فى كافة وجوه النشاط.

وخلال العشرين عاما السابقة وبسبب الزيادة المطردة في أعداد الطلاب في الجامعة، تم بناء الكثير من المدرجات والمعامل في الأماكن المخصصة للملاعب والنشاط الثقـافي الترفيهي، ومع انخفاض الميزانية المخصصة لكـل أنـواع النشاط الجامعي وضيق المكان حدث توقف شبه تـام لكـل الأنشطة، فأين الفرق الرياضـية الجامعيـة ذات المسـتوى العالي؟. وأين الجمعيـات الثقافيـة للشـعر والأدب؟ وأيـن المعارض الفنية للمواهب من طلبة الجامعة؟ وأين الموسيقى؟ وأين ذهبت قاعتا الاستماع والعزف بكليـة الطـب وكانـت إحداها مخصصة للموسيقى العربيـة والأخـرى للموسـيقى الكلاسيكية؟

وأذكر أنني كنت رائدا لأسرة طلابية خلال السبعينات حتى منتصف الثمانينات، وكنا نقوم بنشاط رياضي وثقـافي كبير، وأذكرك أن بعض الطلبة كانت عندهم مواهب شعرية وأرادوا أن يقرأوا شعرهم لأحد الشعراء ليبدي رأيـه فيمـا ينظمونه، واتصلت بالمرحوم الشاعر الكبيـر صـلاح عبـد الصبور، ولم يكن لي به معرفة شخصية، فرحب بالاسـتماع إلى الشعراء من طلبة الطب، ودعانا إلى منزله على شـاي،

ومكثت وسبعة من الطلبة في منزله قرابة ساعتين يستمع لهم ويصحح ما يقولون. فالانهيار لم يحدث فقط في العملية التعليمية للطلاب، وإنما في العملية الثقافية الملازمة للتعليم حتى يتخرج الطالب في الجامعة متفتحا على كل الأفكار والآراء، وأصبح خريج الجامعة مجرد طالب استذكر دروسه واجتاز الامتحان، لم يعد هناك الطالب الذي يفكر ويبتكر إلا في القليل النادر.

العدوان على استقلال الجامعة

استقلال الجامعة مبدأ أساسي في التعلـيم الجـامعي، وحرية التفكير والنشر والبحث العلمي هى الفارق الأساسـي بين الجامعة والمدرسة أو أي مؤسسة تعليمية أخرى.

وقد بدأ التعدي على استقلال الجامعة منذ عهد الجامعة الأهلية، فكان تشكيل لجنة مناقشة رسائل الدكتوراه يتكون من خمسة منهم اثنان ممثلان لوزارة المعارف، وكان هذا الوضع مثيرا للمشاكل في الجامعة لأنه كـان يعتبـر تـدخلاً فـي استقلالية الجامعة لكن وزارة المعارف أصرت علـى هـذا الوضع.

وربما كان طه حسين أهم شخصية جامعية اصطدمت بالقوانين المقيدة لاستقلال الجامعة، وكافحت قدر المسـتطاع للدفاع عن الحرية الجامعية في التفكير والبحث العلمـي، ولا يزال تاريخ طه حسين في جامعة القـاهرة مثـار الحـديث والنقاش والكتب والدراسات حتى اليوم. ويعود الجميع إلـى ذكره عند حدوث أي تعد على الجامعة أو على حرية الفكـر والإبداع بصفة عامة، وربما كان كاتب "في الشعر الجاهلي"

الذي أملاه طه حسين على طلبته في سلسلة من المحاضرات وتم طبعه بعد ذلك في كتاب، أول حدث جامعي اهتزت لـه الأوساط الثقافية السياسية في مصر، فقارن الكثيرون وجهـة نظر طه حسين التي تقول بأن اللغة والأدوات الفنية للشـعر الجاهلي قد تشير إلى أن أصحاب هذا الشعر ليسوا من أهـل الجاهلية، وحسب بعض النتائج التي اعتبرها البعض تشكيكًا في الدين، واعتبرها طه حسين بحثًا علميـا حـديثًا، طالـب رجال الأزهر بفصل طه حسين من الجامعة لتطاولـه علـى الدين ولخطورته على عقول الطلاب، ووقف مدير الجامعـة لطفي السيد موقفًا صلبا دافع فيـه عـن اسـتقلال الجامعـة ورفض استقالة طه حسين. وانتقلت القضية خارج الجامعـة إلى الصحافة، وإلى البرلمان الذي رفض اتخاذ قرار في هذا الموضوع بسبب استنارة زعمائه ورئيس الـوزراء عـدلي يكن. وانتهى الأمر بأن تقدم أحد النواب ببلاغ للنائب العـام ضد طه حسين وحقق معه وحفظ التحقيق الذي قام به محمد نور وكيل النيابة، وهكذا انتهت القضية بالحفاظ على حريـة الجامعة في البحث العلمي بسبب عدم رغبة الحكومـة فـي استخدام القوانين المقيدة للحرية، والتي تسمح لها بالتدخل في

شؤون الجامعة، وأيضا لصلابة لطفي السيد في الدفاع عـن استقلال الجامعة.

واستمر طه حسين في رفض تدخل وزارة المعـارف في شؤون الجامعة، فاعترض على طلـب وزارة المعـارف منح الدكتوراه الفخرية لعالم بلجيكي، واعتبر ذلك من صميم عمل الجامعة، وأن هذا الاقتراح يجب أن يأتي من الجامعة، وإلا اعتبر تعديا على استقلال الجامعة.

وكان نجم الحادث الثاني أيضـا طـه حسـين، فقـد أصدرت وزارة إسماعيل صدقي عام ١٩٣٢ قرارا بنقل طه حسين الذي كان يشغل منصب عميد كلية الآداب إلى وزارة المعارف، وكان هذا من صلاحيات وزير المعـارف طبقًـا للقانون. ورفض لطفي السيد هذا القرار واستقال من رئاسـة الجامعة احتجاجا على التدخل في شؤونها، واحتج الطـلاب من مختلف الكليات وأضربوا عن الدراسـة، وفصـل طـه حسين من وزارة المعارف بعد نقله إليهـا، إلا أن الجامعـة وقفت بالمرصاد للحكومة حتى سقطت الحكومـة، وقامـت الحكومة الجديدة بإعادة طه حسين إلى كلية الآداب.

وخلال الأعوام التالية حدث شد وجذب بين الحكومـة والجامعة عدة مرات، لكنه لم يصل أبدا إلى حائك مسـدود، فاعترضت الوزارة بحق على مستوى هيئة التدريس، وعـدم مراعاة القواعد المهمة والتي تقضي بضرورة التقدم بأبحاث مبتكرة للترقي في بعض الكليات، ولكن الأمر كـان ينتهـي بتفاهم يحفظ للجامعة استقلالها ويكفل للحكومة الإشراف.

وحتى في أعتى العهود الدكتاتورية قبل الثـورة، فـي عهد وزارة إسماعيل صدقي عام ١٩٤٦ صـدرت صـحيفة "صوت الأمة" وعلى صدرها عريضة احتجاج موقعة من د. عبد العظيم أنيس المعيد بكلية علوم الإسكندرية، وعندما أراد إسماعيل صدقي فصل عبد العظيم أنـيس وجـد أن أصـل العريضة موقع من مجموعة كبيرة الأساتذة من بينهم عميـد العلوم والحقوق، فصرف النظر عن ذلك. وحتى في حكومة الوفد الليبرالية عام ١٩٣٦ أصدر البرلمان الوفـدي قانونًـا بالهبوط بالحد الأدنى للنجاح من ٦٠% إلى ٥٠% علـى أن يسري القانون بأثر رجعي. وهكذا انتقل عدد من الراسـبين إلى جموع الناجحين. وهذا يوضح أن التدخل فـي الجامعـة شمل جميع العهود، لكن مع اختلاف درجة وخطورة التدخل.

وفى عام ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثـورة قـرارا بفصل عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس كان معظمهم من القيادات الجامعية النابهة الذين أصبحوا نجوما ورموزا ثقافية وفكرية خارج الجامعة بعد ذلك، وكان هذا أكبر تعد صارخ على الاستقلال الجامعي في تاريخ الجامعة منذ إنشائها.

وقد تقدم في مايو ١٩٥٧ ثلاثة من الأسـاتذة الـذين فصلوا بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة في ديسمبر ١٩٥٤ إلى مجلس الدولة يطلبون فيه التقدم لوظائف خالية بالجامعة، وقد أفاد قسم الفتوى والتشريع في مجلس الدولة بأن الفصـل بقرار مجلس قيادة الثورة لا يفقدهم أهليتهم للتوظيف إذا مـا رأت الجهات الحكومية إعادتهم للخدمة متى استوفوا شـرائط التعيين.

وقد أفادت الجامعة بأن الفصل يفقد الموظف المفصول شرطًا لازما للتعيين هو شرط حسن السير والسـلوك، ممـا يجعلهم غير مؤهلين لتولي وظـائف حكوميـة، ورفضـت توظيفهم.

وقد ردت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بأن فصل الأساتذة عن طريق قرار مجلس قيـادة الثـورة لا يسـلب

الأساتذة المفصولين حسن السير والسـلوك، وقـد حـددت الجمعية العمومية ثمانية أسباب تفقد حسن السـير والسـلوك ليس من بينها الفصل بقرار من مجلس قيادة الثورة.

وفى عام ١٩٧٣ قام السادات بنقـل مجموعـة مـن أعضاء هيئة التدريس المعادين لسياسته خارج الجامعة، وفي سبتمبر ١٩٨١ أصدر أنور السادات قرارا جمهوريا بنقل ٢٦ من أعضاء هيئة التدريس خارج الجامعة من ضمنهم حسـن حنفي وعبد المحسن طه بدر وعبد المنعم تليمة وأمينة رشيد وعواطف عبد الرحمن والسيد البحراوي ورضوى عاشـور واطيفة الزيات وميلاد حنا ونصر أبو زيد وغيرهم. وقد أعيد الجميع لوظائفهم بالقرار الجمهوري الصادر في يناير ١٩٨٢ من الرئيس حسني مبارك. وقد استغل قرار السادات المـادة التي أضيفت لقانون الجامعة والتي كانت تسمح لوزير التعليم بنقل الأساتذة خارج الجامعة.

وفي السنوات الأخيرة تصدى عدد من أعضاء هيئـة التدريس لتغيير قانون الجامعة الـذى تضـمن إلغـاء مبـدأ الانتخاب للعميد عام ١٩٩٤ بكتابة مقالات عن ذلك، وقامت

نوادي أعضاء هيئة التدريس بعقـد اجتماعـات ضـد هـذا القانون، لكن الحكومة لم تستجب.

وكانت الأزمة التالية أزمة نصر أبو زيد، التي كانـت ضربة في مقتل للحرية الجامعية والتفكير والإبداع، وللأسف فإن المشكلة بدأت من داخل الجامعة نفسها حين تقدم أبو زيد للترقية لوظيفة أستاذ، فجاء تقرير أحد الأساتذة المحكمين بأن بعض الأبحاث العلمية المقدمة تقتضي تكفير الباحث، ولمـا كان من المعلوم أن الأبحاث العلمية يمكن أن تفسر بوجهات نظر متعددة، كان على الأستاذ المحكم أن يوافق على الترقية أولاً يوافق مبينًا أسبابه العلمية، أما أن يخرج عن صميم هذا العمل ليكفر المتقدم فذلك إيذان بخروج المشكلة من الجامعـة إلى خارجها ثم إلى المحكمـة ضـاربا بـالقوانين والتقاليـد الجامعية عرض الحائط.

ولم تتحرك إدارة الجامعة ممثلة في رئيسها الـدكتور مأمون سلامة لتحفظ للجامعة كرامتها بالدفاع عـن حريـة البحث، بل رفض مجلس الجامعة الموافقة على قرار مجلس القسم ومجلس الكلية بالموافقة على ترقية د. نصر أبو زيـد

ورفض ترقيته، رحم الله لطفي السيد الذي استقال دفاعا عن حرية وكرامة الأساتذة.

ونحن الآن في بداية قرن جديد، ولا بد من التفكير في تغيير قوانين الجامعات المصرية لإعطائها دفعة تساعد المجتمع كله على النهوض، ومما لا شك فيه أن جميع الجامعات في العالم الغربي واليابان تؤمن بمبدأ استقلال وحرية الجامعة وتنفذه، وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت الجامعة مصنعا للعقول والأفكار المميزة، وخرجت منها أبحاث أكاديمية كانت المصدر الرئيسي للفكر والفلسفة في كل العلوم الإنسانية، كما كانت البوتقة التي صهرت فيها وظهرت منها أبحاث التكنولوجيا المتقدمة التي غيرت الحياة اليومية للإنسان على وجه الأرض وأدت إلى سيطرة الغرب على العالم كله.

الجامعات الحكومية والأجنبية في مفترق الطرق

بالرغم من أن الجامعة الأمريكية لها وجود على ساحة التعليم العالي المصري منذ عام ١٩٢٠ إلا إن هذه الجامعـة كانت حتى منتصف السبعينات بمعـزل تـام عـن الشـعب المصري بجميع طوائفه وفئاته. فمثلاً في عام ١٩٤٥ كـان عدد الطلبة الذين التحقوا بالجامعة للدراسة ١٣٤ طالبا فقـط معظمهم من الأجانب بالإضافة إلى المصريين ذوي الأصول الأوروبية والأرمن واليهود. و بعد بدء سياسة الانفتاح فـي بداية السبعينات بدأ الموقف يتغير تماما وأقبلت أعداد كبيـرة من المصريين على الالتحاق بالجامعة الأمريكية، وكان لهذا الإقبال عدة عوامل، أولها سـهولة الالتحـاق بهـا مقارنـة بالجامعات المصرية التي تتطلب فيها بعض الكليات مجاميع مرتفعة للغاية. وبالرغم من أن الحد الأدنى للمجموع الـلازم لدخول الجامعة الأمريكية قد ارتفع في السنوات الأخيـرة إلا أنه لا يزال أقل بكثير من المجمـوع المطلـوب للالتحـاق بكليات القمة بالجامعات المصرية. والسبب الثاني أن التعلـيم في الجامعة الأمريكية أصبح متطورا بما يناسب حاجة العمل

في مصر، وأصبح خريج الجامعة الأمريكية مدربا للعمل في البنوك والشركات التي أنشئت بعد الانفتاح، وأصبحت فرصة الطالب للصعود اجتماعيا أكبر من خريج الجامعة المصرية.

أما السبب الثالث فهو وجـود طبقـة مـن الأغنيـاء المصريين الذين يعتقدون أن التعليم الجامعي لأبنائهم يجـب أن يتم في الخارج أو على الأقل في كليات خاصة بعيدا عن زحام المصريين من عامة الشعب كما تعلموا في المـدارس الخاصة. وقد أصبح مقر الجامعة الأمريكية يضيق بالأعـداد الكبيرة من الطلاب، والجامعة الآن بصدد إنشاء مبان جديدة في التجمع الخامس في الصحراء المتاخمة للمعادي الجديدة. ويبدو أن هناك مشروعات أخرى تتبلـور لإنشـاء جامعـة ألمانية وأخرى فرنسية. ولا ضرر من هذه الجامعات مادامت ملتزمة بالقوانين المصـرية، لكننـي أعتقـد أن الحكومـة المصرية يجب أن تتفاوض مع هذه الجامعات لتطبيق نظـام يؤخذ به في الولايات المتحدة، هو إعطاء منح للتعليم المجاني لعدد من الطلبة المتفوقين، حتى تكون هناك فرصة للطالـب المصري غير القادر على الالتحاق بهذه الجامعات، وحتى لا تكون الجامعة مكانًا لتجمع فئة وطبقة واحدة مـن الشـعب.

وهي ظاهرة غير صحيحة لأنها تعزل طبقة متميزة عن باقي الشعب فتخرج هذه الفئة من الجامعة، وتتحدث كأنها تعـيش على كوكب آخر، وليس في مصـر المحروسـة بمشـاكلها وآلامها.

ومن المعروف أن نظام الجامعات في العالم يختلف من دولة إلى أخرى. فالجامعات الأمريكية معظمهـا جامعـات خاصة، وهذا لا يعني أنها مملوكة لفرد أو عدة أفراد، وإنمـا يعني أنها مؤسسة لا تبغي الربح، وأموال الجامعة تأتي مـن المتبرعين الكبار أساسا، ثم من رسوم الالتحاق بالجامعة التي يدفعها الطلبة، ثم من الأرباح التي تحققها الجامعة عن طريق تسويق الأبحاث العلمية الناتجة مـن الأقسـام المختلفـة أو الخدمات الطبية التي تؤديها للمجتمع، أو من نشـر الكتـب والأبحاث العلمية. وعندما تحقق الجامعة فائضا من الأربـاح فإنه يعاد استثماره في رفع المستوى الأكاديمي للجامعة عـن طريق إنشاء أقسام جديدة أو تعيين أسـاتذة متميـزين فـي الجامعة، والنظام المتبع عادة في هذه الجامعات هـو تعيـين مدير للجامعة بواسطة الهيئة الاستشـارية المؤتمنـة علـى الجامعـة (Board of frustees) ويكـون المـدير غالبـا

متخصصا في إدارة الجامعات، ومعظمهم أسـاتذة سـابقون تدربوا على هذا النوع من العمل، وتكون للأقسام المختلفـة حرية تامة في تحديد العمـل والمـنهج وطريقـة التـدريس والبحث في حدود الميزانية المحددة للقسم.

وهذا النظام الأمريكي يعطي للأقسـام حريـة كاملـة ويقلص من نفوذ المدير الذي يقوم أساسـا بالعمـل الإداري. واضح أن الجامعات بهذه الطريقة تكون بعيدة عـن النفـوذ الحكومي، وأقصى ما تستطيع الحكومة الأمريكية عمله هـو إيقاف الدعم الفيدرالي عن برامج أبحاث معينة. وكمثال لذلك حين رأى الرئيس الأمريكي كلينتون أن حكومتـه لا توافـق على إجراء أبحاث استنساخ الإنسان فكان قراره منع أي دعم حكومي لهذه الأبحاث، لكنه لم يستطع أن يتدخل في حريـة الجامعة في إجراء هذه الأبحاث من أموالها الخاصة. ويتضح من هذا أن النموذج الأمريكي يسمح باستقلال تام للجامعة في ظل رئيس جامعة معين ودون انتخاب.

أما النموذج الأوروبي فهو مختلف تماما لأن الجامعات الأوروبية في معظمها مملوكة ومدعومة من الدولة بطريقـة مباشرة أو غير مباشرة والطلبة يتلقون للتعليم شبه مجاني في

معظم الجامعات. ولمنع التدخل الحكـومي كـان لا بـد أن ينتخب الأساتذة أو أعضاء هيئة التدريس العميد، وتقرر كـل جامعة سياستها التعليمية والأكاديمية التي تكفل حرية البحث والابتكار.

وقد وافقت الحكومة المصرية وزارة التعليم على إنشاء عدد من الجامعات الخاصة في مصر تحت ضغط شديد مـن بعض رجال الأعمال. ومما لا شك فيه أن مصر في حاجـة إلى معاهد وجامعات على مسـتوى عـال ترفـع مسـتوى الخريج، حتى يستطيع أن ينافس في السوق العـالمي. وهـا نحن نرى أن الشعب الهندي عن طريق التعليم أصبح أكبـر مصدر لبرامج الكمبيوتر في العالم، وهي من أكبـر السـلع الاستراتيجية في العالم الآن، ومن المتوقع أن تزداد أهميتهـا و ترتفع أسعارها في المستقبل القريب والبعيد. لكن دعنا أولاً نقارن فلسفة إقامة الجامعات الخاصة في مصر بمثيلاتها في الخارج. الجامعات الأمريكية معظمها خاصـة يـدفع فيهـا الطالب مصروفات مرتفعة. لكن هذه الجامعات كما أسـلفنا هي مؤسسات ليست بغرض الربح، فليس لها مالك وليس لها أسهم تباع في البورصة، وإنما الغرض الأساسي من الـربح

المزيد من الإنفاق على مستوى التعليم والبحث العلمي. أمـا عن الجامعات المقامة في مصر فيمتلك كلا منها فـرد قـد يكون مهتما بالتعليم لكنه بالتأكيد مهتم أكثر بـالربح. ومـن المسلم به أن التعليم الخاص في مصر على مستوى المدارس سواء من الإرساليات الأجنبية أو من رواد التعليم المصريين أفرادا وهيئات قد قاموا بمجهودات مهمة ومثمرة أدت خدمات جليلة للشعب المصري كله، لكن ذلك كان أساسا في التعلـيم الابتدائي، والإعدادي وبدرجة أقل في التعليم الثـانوي. أمـا التعليم الجامعي فهو شيء آخر تماما، وإذا كـان الأغنيـاء المصريون يرغبون في إنشاء جامعـة خاصـة فليتبرعـوا بأموال تكفي لإنشاء الجامعة وليختاروا مجلسا لإدارتها، أمـا إذا كان ذلك بغرض الربح فهناك مخاطر كبيرة على نوعيـة التعليم وكفاءته ومستوى الطلاب والخريجين.

خاتمة

يتضح من هذه الدراسة القصـيرة أن الوضـع فـي الجامعات المصرية أصـبح يشـكل خطـورة بالغـة، وأن المستوى الأكاديمي للجامعات المصرية آخذ في الهبوط بشكل حاد، وبالطبع تظهر المشكلة بشكل أكثر حدة وضـوحا فـي كثير من الجامعات الإقليمية التي لا تمتلك أية مقومات لتسمى جامعة، بل إن بعضها لا يعدو أن يكون أكثر مـن مدرسـة ثانوية، فلا يوجد لكثير من هذه الجامعات مبان ولا معامـل ولا مستشفيات ولا أعضاء هيئـة تـدريس مكتملـة. حتـى المستوى العلمـي للجامعـات العريقـة كجامعـة القـاهرة والإسكندرية وعين شمس أيضا آخذ في التدهور، فمسـتوى التدريس و التدريب آخذ في الهبوط، ومستوى البحث العلمي متدن لأقصى درجة، ونظرة واحدة للمنشور مـن الأبحـاث المصرية على شبكة الإنترنيت تكشف مدى ضحالة الإنتـاج العلمي للجامعات المصرية، وإذا كان للجامعة أن تقف علـى قدميها وأن تفيق لتواكب الركب العالمي، فلا بد أن يكون لها قدر معقول من الحرية في التفكير والتدبير واتخاذ القـرار،

وهذا لن يتأتى في ظل هذه القوانين الجامعية الصارمة التـي يشجعها ويؤيدها وزراء التعليم المتعـاقبون، حتـى تصـبح السلطة المركزية في أيديهم دائما أبدا، فيجب وضع معـايير دقيقة لقبول الطلاب وتحديث المعامل والمدرجات والمكتبات الموجودة حاليا، بحيث تبدأ الجامعة في تكوين نواة جديدة من الطلبة المتميزين ويجب أن يتاح لأعضاء هيئة التدريس بدءا من المعيدين ومرورا بالمدرسـين والأسـاتذة المسـاعدين حضور بعثات لإعادة تأهيلهم ورفع مستواهم العلمي.

وبالطبع يجب أن يكون نظام التدريب في كل جامعـة والمقرر الدراسي مختلفين يقترحهما مجلس القسـم ويوافـق عليها مجلس الكلية. وسوف تكون وظيفـة الكليـة الجديـدة الكبيرة في المكان الصغيرة في العدد تخريج كوادر علميـة على مستوى عال تقود المستقبل العلمي لمصر.

واضح أنه سوف يكون هناك مشاكل قانونية وإدارية و فنية كثيرة، لكن ببعض الصـبر والتحـرر مـن الـروتين الحكومي يمكن التغلب عليها.

وحين أطالب المدرس والأسـتاذ الجـامعي بالبحـث العلمي المتميز فأين هي المراجع التي يمكن أن يطلع عليها؟

وأين هي المؤتمرات العلمية التي يمكنه حضورها؟ وأين هو الوقت للدراسة والتحليل والبحث وهو يجري من مكان لآخر لعله يرفع دخله حتى تستقيم حياته؟.

ومن الواضح أن مشكلة السكان تنعكس على مشـكلة الجامعات وتزيدها تأزما. وحيث إن حل مشكلة السكان ليس واضحا حتى الآن في ظل الظـروف الثقافيـة والمعرفيـة والقدرات الحكومية الحالية، فإننا لا نستطيع أن ننتظر حتـى تحل مشكلة السكان لنحل مشـكلة الجامعـات. وحيـث إن المنافسة بين جامعات دول العالم على أشدها والجميع يخطو إلى الأمام بسرعة فائقة، وأن بعض الجامعات الحديثـة فـي الشرق الأوسط – ولا أقول في العالم المتقدم – بدأت تتفـوق على جامعاتنا العريقة، فليكن الحل سريعا ومنطقيـا. نحـن بوضعنا السياسي والثقافي وبالأعداد الكبـرى للطلبـة لسـنا قادرين على عمل شيء قوي. الحل الوحيـد الممكـن هـو اختيار جامعة واحدة ولتكن جامعة القاهرة – وهي الجامعـة الأم – لعمل خطة لإصلاحها في غضون عشر سنوات، تبدأ بتقليص أعداد الطلاب وإبعاد الجامعة عن القرارات السياسية للوزير الذي يرأس المجلس الأعلى للجامعات، وإعطاء هـذه

الجامعة مدة كافية لأعضاء هيئة التدريس لإصلاح أوضاعهم العلمية بتكثيف البحث العلمي الموجه من كل قسم والبحـث العلمي الحر لأعضاء هيئة التدريس. وإذا تعذر ذلك في هذه الجامعة الكبيرة فلنبدأ بجامعة صغيرة ولتكن بها كلية واحـدة أو اثنتان، بحيث يكون البناء على أساس علمي قويم لا مكان فيه إلا للعلم والبحث حتى تكبر وتصـبح مـثلاً للجامعـات الأخرى.

أدعو الحكومة ممثلة فـي وزيـر التعلـيم أن تتـرك للأساتذة حرية التفكير والبحث والنشر، حتى ينشأ جيل يعرف كيف يفكر ويتخيل ويحلم بمستقبل أفضـل، وحتـى تعـود المنافسة العلمية الشريفة التي ترفع المستوى العلمي والفنـي لأعضاء هيئة التدريس ولن يتأتى ذلـك إلا بتغييـر قـانون الجامعة بما يكفل الاستقلال للجامعات حيـث إن هـذا هـو الهدف من إنشاء الجامعات.

وكما كانت حرية البحث العلمي واسـتقلال الجامعـة مصدرين أساسين لتفتح الطاقات العلمية ولإعطاء الحرية لكل جامعة، كان لا بد أن يكون للمجلس الأعلى للجامعـات دور في التخطيط والمتابعـة وطـرح الأفكـار المختلفـة علـى

الجامعات، وأن يبتعد عن الدور التنفيذي، حيث يسـمح لـه القانون الحالي بالتدخل في كل صغيرة وكبيرة، حتى نظـام المحاضرات، ونوعية الأساتذة الذين يلقونها، وأن تترك مـن الحرية للكليات بأن ينتخب الأساتذة العميد، ويمكن أن يتـرك الأمر لمدير الجامعة، بأن يختار أحد الثلاثة الحاصلين علـى أعلى الأصوات كما كان في القـانون الأسـبق. وأعتقـد أن استمرار إضافة القيود على حرية الجامعة لن يفيد الوطن ولا الجامعة ولا المستقبل. وأرجو أن يكون فى مشروع القـانون الجديد تقليص للأمور التنفيذية للمجلس الأعلـى للجامعـات، على أن يركز على دوره الأساسي، وهو التنسيق والتخطيط والمتابعة للجامعات، وأن يعطي أكبر قدر مـن الاسـتقلال للجامعات، حتى يمكن أن تتمايز لخدمة المجتمـع، وتفـرز طاقات إنسانية خلاقة قادرة على الابتكار والبحث والتطوير، وأن يركز على طرق رفع الكفاءة البحثية للجامعات.

المراجع العربية

١- إبراهيم بيومي مدكور – مع الأيام – كتاب الهلال – أكتوبر ١٩٩٠.

٢- جريدة الوقائع المصرية – الأعداد ٢٤ مكرر مارس ١٩٥٣، ٣٦ مكرر مايو ١٩٥٤، ٧٦ مكرر سبتمبر ١٩٥٤ – دار الكتب والوثائق القومية القاهرة – جريدة الوقائع المصرية في شأن قوانين الجامعات المصرية – متفرقة.

٣- حازم هاشم – صور من الفساد الجامعي – دار الشروق – القاهرة ١٩٩٤.

٤- د. رؤوف عباس حامد – تاريخ جامعة القاهرة – سلسلة تاريخ المصريين ". الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة ١٩٩٤.

٥- طارق البشري – الديمقراطية ونظم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٧٠ – مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت ١٩٨٢.

٦- عبد العظيم رمضان – عبد الناصر وأزمة مارس – دار روز اليوسف – القاهرة ١٩٧٦.

٧- عبد المنعم الجميعي. الجامعـة المصـرية القديمـة ونشأتها ودورها في المجتمع – دار الكتاب الجامعي – القاهرة ١٩٨٠.

٨- عبد المنعم الجميعي. الجامعة المصرية والمجتمـع ١٩٠٨ – ١٩٤٠ – مركـز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية – مؤسسة الأهرام – القاهرة ١٩٨٣.

٩- لويس عوض – الجامعة فـي المجتمـع الجديـد – سلسلة دراسات اشتراكية "بدون تاريخ".

١٠- مجموعة من الأقلام – التكوين – حياة المفكرين والأدباء والفنانين بأقلامهم – سلسلة كتاب الهلال – العدد ٥٦٦ – دار الهلال – القاهرة فبراير ١٩٩٨.

١١- محمد أبو الإسعاد – سياسية التعليم فـي مصـر تحـت الاحـتلال البريطـاني ١٨٨٢ – ١٩٢٢ – القاهرة ١٩٨٣.

١٢- المختار من فتاوى الجمعيـة العموميـة لقسـمي الفتوى والتشريع في خمسين عاما – اليوبيل الذهبي – مجلس الدولة – مارس ١٩٤٧ – ١٩٩٧

١٣- وثائق جامعة القاهرة – سجل تاريخي ١٩٨٣.

١٤- يوسف مراد والمذهب التكاملي – إعداد وتقديم د. مراد وهبة – الهيئة المصـرية العامـة للكتـاب – القاهرة ١٩٧٤.

المراجع الأجنبية

١- Aencyclopedia Britannica. Helen Hemingway Benton. ١٩٧٣ Volume ٣, ٦and ٨.

٢- Ahmed Abdalla. The student movement and the national politics of Egypt. London ١٩٨٥.

٣- DM Reid. Cairo University and the making of modern Egypt. Cambridge University Press ١٩٩٠.

٤- Transforming higher education: vie from leaders around the world. American Counsel of education. Oryx press. ١٩٩٧.